مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٩٧**

الاثنين، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيربيكي	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد شافيز
	جنوب أفريقيا	السيد ماكونغو
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد لي جونهوا
	غانا	السيد تاشي ينسون
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

07-38637 (A)

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدولي المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2007/283)

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدولي المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2007/323)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2007/283)

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2007/323)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك والجبل الأسود ورواندا وصربيا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١؛ والقاضي دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ والسيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة؛ والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان: S/2007/283، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ من رئيس المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، وS/2007/323، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطات إعلامية يقدمها رئيس المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمدعيان العامان للمحكمتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا.

وبعد تقديم تلك الإحاطات الإعلامية، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذي يرغبون في الإدلاء بتعليقات أو توجيه أسئلة.

أعطي الكلمة الآن للقاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة.

القاضي بوكار (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي شرفي وامتيازي أن اظهر مرة أخرى أمام مجلس الأمن، بغرض تقديم التقرير السابع لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وسأبرز، في بياني اليوم، أهم النقاط التي تم توضيحها في تقريري عن إستراتيجيتنا لانجاز المحاكمات، الذي قدم إلى أعضاء المجلس في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. كما أنني سأطلع الأعضاء على آخر المستجدات بشأن التطورات الجديدة التي حصلت منذ تقديم التقرير.

وقبل أن أدخل في تفاصيل الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة الدولية خلال الشهور الستة الماضية، أود، سيدي الرئيس، أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للدعم الثابت الذي أبداه بلدكم لعملنا، فضلا عن القيادة التي يضطلع بها بلدكم في مكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وألاحظ على وجه الخصوص، سيدي، أن المحكمة الدولية استفادت بشكل كبير من الإحساس بالمسؤولية والخدمة المتفانية لأحد مواطنيكم الذي عمل أولا قاضيا مخصصا ويجلس الآن بوصفه قاضيا دائما للمحاكمة.

ويذكر الأعضاء أنني بينت، في تقريري الأخير للمجلس، أن المحكمة الدولية شهدت إحدى أهم الفترات المنتجة في تاريخها. وابدأ بياني اليوم بالقول إننا لم نحافظ على مستوانا السابق من الفعالية فحسب، ولكننا في الواقع زدنا بشكل إضافي ناتج دوائر المحكمة خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير.

لقد واصلت دوائر المحكمة الثلاث أداء مهامها بأقصى قدراتها، وهي تجري ست محاكمات في وقت واحد في القاعات الثلاث للمحكمة الدولية، في الصباح وبعد الظهر. وإضافة إلى ذلك، بدأت محاكمة سابعة في بداية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بالاستفادة من أي فراغات قد تظهر في جدول عمل قاعات المحكمة. ومثّل هذا المرة الأولى في تاريخ المحكمة التي ينظر فيها في سبع قضايا في آن واحد في قاعات المحكمة الثلاث.

وجرى النظر في ثماني قضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثلاث منها قضايا متعددة المتهمين، تشمل إجمالي ١٩ متهما. وصدر حكم في قضية مارتيتش في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وسيصدر في الأسابيع المقبلة حكم آخر في قضية مركستش وآخرين. وبالاستفادة من الفراغات التي تظهر في جدول عمل قاعات المحكمة، نظر القضاة أيضا في قضية واحدة متعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، وأصدر الحكم في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وبالمثل، وحينما لم تكن المحاكمات معقودة، أجرى مجلس الإحالة، المؤلف من قضاة

من كل من الدوائر الابتدائية الثلاث، جلسات استماع في ثلاث من قضايا الإحالة إلى الولايات الوطنية بموجب القاعدة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الدولية.

وإضافة إلى ذلك، استطاعت الدوائر الابتدائية أن تتولى ١٢ قضية في مرحلة ما قبل المحاكمة، مما أدى إلى إصدار أكثر من ١٥٠ قرارا خطيا وشفويا. وعلى سبيل متابعة توصيات الفريق العامل المعني بتعجيل سير المحاكمات، التي فصلت في التقرير الذي قدم للمجلس في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦ عن استراتيجية انجاز المحاكمات (S/2006/353)، أخذ قضاة المحاكمات يسيطرون بشكل محكم على عملية إعداد القضايا للمحاكمة والتأكد من تمكن المحكمة الدولية من بدء النظر بشكل عاجل في قضية جديدة حينما تستكمل قضية أخرى أو تعلق لأي سبب من الأسباب. وهذه الخطة لم يتم تنفيذها بعد التعقيدات التي نشأت في بداية محاكمتي شيشيليج وغوتوفينا وآخرين. واستغلت المحكمة الابتدائية الفجوات التي طرأت على الجدول الزمني للمحاكمات فملأتها بمحاكمة دراغومير ملوجفيتش التي بدأت في كانون الثاني/يناير وبمحاكمة راسم دليتش التي من المقرر أن تبدأ في تموز/يوليه. وإن الأخذ بنهج استباقي في إدارة مرافعات ما قبل المحاكمة يسّر للمحكمة الجنائية الشروع في ثلاث محاكمات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

لقد شرحت للمجلس في تقاريري السابقة أننا أدخلنا عددا كبيرا من التعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لتحسين الكفاءة في إجراءات ما قبل المحاكمة وإجراءات المحاكمة. ويسرني أن أبلغ بأن أحدث التعديلات المدخلة على القواعد، والتي عرضت في آخر تقريرين مقدمين للمجلس، قد وفت بالغرض منها أثناء فترة الإبلاغ بنجاح كبير. وهكذا تم تطبيق المادة ٧٣ مكررا، التي بدأ العمل بها في أيار/مايو ٢٠٠٦، للطلب من الادعاء العام أو لأمر الإدعاء العام بتخفيض لائحة الاتهام في قضايا شيشيليج ودي ميلوسوفيتش وميلوتينوفيتش وآخرين، وغوتوفينا وآخرين، وبيريشيتش. أما المادة ٩٢ مكررا ثالثا، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، فقد لاقت نجاحا مماثلا. فقد أدى تطبيق المادة إلى توفير قدر كبير من الوقت في محاكمتي ميلوتينوفيتش وآخرين وبوبوفيتش وآخرين.

وبالإضافة إلى ذلك، وتوفيرا للوقت، قررت دوائر المحكمة الابتدائية عقد جلسات استماع إضافية في تلك القضايا أثناء عطلتي المحكمة الصيفية والشتوية القصيرتين. والواقع أن دائرتين من الدوائر الابتدائية أبلغتا بنيتهما إجراء جلسات استماع إضافية أثناء العطلة الصيفية بغية الإسراع في المرافعات.

وتم رسم نهوج جديدة لتبسيط الإجراءات التي تحكم نقل القضايا من مرحلة ما قبل المحاكمة إلى مرحلة المحاكمة. وإن المعلومات المستلمة بصورة متواصلة من القضاة فيما يتعلق بتقدم مرافعات ما قبل المحاكمة وأثناء المحاكمة يسرت للفريق العامل المسؤول عن تحديد مواعيد المحاكمات أن يضع تقويما زمنيا مؤقتا للمحاكمات الحالية والمستقبلية تعتبره المحكمة الجنائية تقديرا دقيقا بقدر معقول للمواعيد المتوقعة لمرافعات المحاكمات. وذلك التقويم يذكر أن من المتوقع اختتام أربع قضايا من القضايا الست المتبقية أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٩، واختتام القضيتين الأخريين قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

وبالانتقال إلى أنشطة دائرة الاستئناف، يسرني أن أبلغ المجلس بأن دائرة الاستئناف خطت خطوات أكبر من حيث الإنتاجية. فقد أصدرت سبعة أحكام أثناء فترة الإبلاغ – وهذا رقم قياسي في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك أصدرت محكمة الاستئناف حكما بانتهاك حرمة المحكمة؛ وثلاثة قرارات حول المراجعة

أو إعادة النظر؛ وأكثر من مائة قرارات خطية أخرى حول طعون تمهيدية وقرارات ما قبل التقدم بالاستئناف. وفي الوقت الحالي توجد أمام محكمة الاستئناف ١٠ طعون معلقة بانتظار البت فيها، ومن المقرر أن تصدر أربعة أحكام في فترة الأربعة أشهر التالية.

لقد استفادت محكمة الاستئناف استفادة كبيرة، في سعيها إلى تحسين كفاءتها، من التعديلات التي أدخلت على القواعد والتي سمحت بتسريع المداولات مع احترام حقوق المتهمين في تطبيق الإجراءات القانونية الأصولية.

وأود أن استرعي انتباه المجلس إلى المسألة الأساسية، مسألة تكوين محكمة الاستئناف. هذه المسألة يجب النظر فيها في غضون الأشهر القليلة المقبلة لأن عبء العمل ما فتئ ينتقل بصورة متزايدة من دوائر المحاكمات إلى محكمة الاستئناف. والحقيقة أن عبء عمل محكمة الاستئناف ازداد بالفعل زيادة كبيرة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وذلك التوجه من المتوقع أن يستمر أثناء الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، خاصة في ضوء الاستئنافات المتوقعة في القضايا المتعددة المتهمين التي فيها ستة متهمين أو أكثر. ونتيجة لذلك، سيكون من الضروري للمحكمة الجنائية أن تحدد طرائق لزيادة عدد القضاة الدائمين في محكمة الاستئناف. ومن رأيي أن كل قضاة المحاكم الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا سيكونون متاحين لتسلم العمل المتعلق بالاستئنافات – بعد أن يكونوا قد انتهوا من أعمال المحاكمات. وذلك الحل سيكفل الإكمال المنتظم السريع لكل الاستئنافات باستخدام الموارد المتوفرة.

وعلى نفس المنوال، ورغم أن التخفيضات في وظائف دوائر المحاكمة متوقعة حالما تنتهي المحاكمات، سيكون مطلوبا نقل الموظفين من خدمات دعم دوائر المحاكمة إلى دعم دوائر الاستئناف بغية النجاح في توجيه عبء العمل الثقيل لمحكمة الاستئناف في فترة السنتين التي تعقب انتهاء كل المرافعات في المحاكمات.

(تكلم بالانكليزية)

المنجزات والتدابير الجديدة التي وصفتها تقدم دليلا واضحا على أن قضاة المحكمة الجنائية الدولية قد أبدوا، في ظل رئاستي، التزاما تاما بعمل المحكمة وبالتناول السريع للمرافعات القانونية، مع المراعاة الدائمة لواجبهم بكفالة الإنصاف في المرافعات والاحترام التام لحقوق المتهمين.

وامتناني وتقديري موصولان أيضا إلى قضاة المحكمة الجنائية المخصصين، الذين لولا تفانيهم لما تسنى لي أن أبلغ بالنتائج الباهرة اليوم. ويوجد الآن ١١ قاضيا مخصصا بالمحكمة الجنائية، ثلاثة منهم يعملون في آن واحد كقضاة مخصصين لمحاكمة واحدة وكقضاة احتياط مخصصين لمحاكمة أخرى. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أبدى قضاة مخصصون آخرون استعدادهم للعمل في قضية جديدة أثناء مرحلة صياغة الحكم في قضية أخرى، فيتعاملون من الناحية الفعلية مع قضيتين بصورة كاملة. أما القضاة المخصصون الذين لم يكلفوا بمحاكمات إضافية فإنهم منخرطون بصورة تامة في تهيئة قضايا جديدة للمحاكمة. وبوسعي أن أقول من دون أي تردد إن مساهمات قضاتنا المخصصين لا غنى عنها للنجاح في إنجاز ولاية المحكمة الجنائية في الإطار الزمني العام المحدد في إستراتيجية الإنجاز.

كما أود أن أنوه بصفة خاصة بالروح المهنية والمهارة التي يتحلى بها موظفو المحكمة الجنائية الدولية، الذين برهنوا على تفانيهم الرائع، حيث تتشاطر أفرقة الصياغة مجموعات من القضاة وحيث يضطلع المساعدون القانونيون بأعمال أخرى أثناء المحاكمات، مما ضاعف في الحقيقة من حجم العمل المنجز، الذين كان ضخما في الأصل.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى عنصر أساسي آخر من استراتيجية الانجاز: قيام المحكمة الجنائية بإحالة القضايا الخاصة بالمتهمين من المستوى المتوسط أو المنخفض إلى الهيئات القضائية المحلية المختصة، حسبما أذن به مجلس الأمن بقراره ١٥٣٤ (٢٠٠٤). إن أثر الإحالات المكملة بالفعل على حجم العمل الإجمالي للمحكمة الجنائية كان كبيرا. فقد تم نقل ١٠ متهمين إلى المحكمة الخاصة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك، ونُقل متهمان إلى المحاكمة أمام محكمة محلية في كرواتيا ونقل متهم واحد إلى صربيا بغرض المحاكمة. وقد تم إكمال إجراءات نقل المتهمين كافة باستثناء اثنين.

وبالنسبة إلى القضايا التي أحالتها المحكمة الجنائية الدولية، تم إكمال المرافعات في محاكمتين أمام محكمة سراييفو الخاصة لجرائم الحرب. وإن المحكمة الجنائية الدولية راضية عن كون محاكمتي المتهمين قد روعيت فيهما المعايير الدولية بالنسبة إلى اتباع الإجراءات القانونية الأصولية. ومن سوء الحظ أن أحد المتهمين، رادوفان استانكوفيتش، الذي أدين وحكم عليه بالسجن مدة ٢٠ سنة، قد فر من يد سلطات البوسنة والهرسك في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. وإن المحكمة الجنائية تشعر بشديد القلق حول الفرار، وقد طلبت تقريرا كاملا من سلطات البوسنة والهرسك. والمحكمة الجنائية يحدوها الأمل أن تفعل تلك السلطات والدول الأخرى كل ما في وسعها لإعادة استانكوفيتش إلى السجن. وإن الفشل في ذلك قد يؤثر سلبا على سلامة عمليات الإحالة بموجب المادة ١١ مكررا في المستقبل. وبالنسبة إلى قضية آدمي ونوراك المحالة إلى كرواتيا في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فإن المحاكمة التي تعرضت إلى بعض التأخير من المقرر أن تستأنف اليوم، ١٨ حزيران/يونيه، وأرجو أن تمضي قدما بسرعة.

ومن أجل كفالة التقيد بالمعايير الدولية في اتباع الإجراءات الأصولية بدأب في القضايا المحالة إلى دول يوغوسلافيا السابقة، يتحتم منح الهيئات القضائية المحلية في المنطقة كامل الدعم من مجلس الأمن والمجتمع الدولي لتقوية قدرتها القضائية، بما في ذلك مرافق الاحتجاز الكافية. إن المحكمة الجنائية تقدر تقديرا خاصا المبادرة التي اتخذتها عدة دول أعضاء لتوفير الموارد والتدريب دعما لبسط سيادة القانون في دول يوغوسلافيا السابقة، لكن العمل المطلوب إنجازه ما زال كثيرا. فبغية تحقيق تغيير دائم وتوطيد أركان سيادة القانون في المنطقة، يجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا لتجديد وتعزيز التزاماته الحالية، لضمان استمرار المحاكمات عن جرائم الحرب التي تتبع فيها الإجراءات القانونية الأصولية حتى بعد انتهاء أعمال المحكمة الجنائية الدولية. فمحاكم تلك المناطق هي التي بدأت الفصل التالي من عمل المحكمة الجنائية الدولية بمقاضاة المتهمين في قضايا جرائم الحرب على المستوى المحلي. وتلك المحاكم هي التي ستواصل تركة المحكمة الجنائية بعد أن تكون المحكمة قد أكملت مهمتها.

وانتقل الآن إلى مسألة ذات صلة بالموضوع: وهي جهودنا لنشر نتائج أعمالنا في المنطقة. إن الهدف الأساسي لبرنامجنا للاتصال ومكاتبنا الميدانية في بلغراد، وسراييفو، وبرشتينا، وزغرب هو ضمان أن تبذل المحكمة الدولية جهودا نشطة لاستعادة وصون السلام في المنطقة. وهذا يعني، على وجه التحديد، أن تنسق المحكمة عددا من الأحداث العامة وأن تشارك فيها، مثل المؤتمرات والمحاضرات والبرامج التدريبية مع الهيئات القضائية المحلية والعاملين في ميدان القانون. كما أنها تتصل بوسائط الإعلام المحلية، وروابط الضحايا، وغيرها من قطاعات المجتمع المدني لتوفير المعلومات عن التطورات الحاصلة في أعمال المحكمة الدولية. وبشكل محدد ، يعمل برنامج المحكمة الدولية للاتصال بجد واجتهاد

كي يبرهن لشعب المنطقة الذي عانى ويلات الصراع طيلة عقد من الزمان، على أنه يجري تحقيق نتائج محددة في مساءلة مرتكبي الفظائع وتعزيز تطور سيادة القانون في المنطقة.

وأنتقل الآن إلى مجال كان لفترة أطول مما ينبغي مدعاة للقلق الشديد ولكنه يثير الآن جوا من التفاؤل الذي يشوبه الحذر. إن نجاح المحكمة الدولية كان ولا يزال يقوم دائما على استعداد الدول للامتثال التام لالتزاماتها بأن تفعل ذلك بموجب المادة ٢٩ من النظام الأساسي. ولقد بلغت ضرورة تعاون الدول في اعتقال كل المتهمين مرحلة حاسمة الأهمية. وفي ظل تلك الحقيقة الواقعة، يمكنني أن أبلغ المجلس، مع الارتياح، بأن السلطات البوسنية قد اعتقلت في ٣١ أيار/مايو الجنرال زدرافكو توليمير، أحد كبار معاوني الجنرال راتكو ملاديتش في الحرب البوسنية من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٥، على الحدود مع الكيان الصربي البوسني جمهورية صربسكا ، وأنه تم في الجبل الأسود في ٧ حزيران/يونيه اعتقال فلاستيمير جورجيفيتش وهو مساعد للوزير في وزارة الداخلية الصربية ورئيس إدارة الأمن العام فيها، والمتهم بالاشتراك في حملة ضد المدنيين الألبان في كوسوفو عام ١٩٩٩. ويجب على المجتمع الدولي، رغم عمليتي الاعتقال هاتين، ألا يتوانى في تصميمه على أن يقدم إلى المحكمة المتهمين الأربعة ذوي المناصب الرفيعة الذين ما زالوا فارين من العدالة، وهم كاراديتش، وملاديتش، وزبليانين، وهاديتش.

ولقد ذكرت المحكمة مرارا لمجلس الأمن أنه لن يتم الاضطلاع بولايتها على نحو تام إلى أن يتم اعتقال جميع المتهمين ومحاكمتهم. وعليه، أحث المجلس على اتخاذ إجراء الآن، وتوجيه رسالة قوية إلى المتهمين الفارين من العدالة بأنه لن يسمح لهم بالبقاء خارج إطار العدالة الدولية وبأن محاكماتهم لا ترتبط بالمواعيد المحددة لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية.

وتتعلق النقطة الأخيرة التي أود أن أتناولها مع أعضاء المجلس بتركة المحكمة. لقد ركزت المحكمة انتباهها طيلة ما يزيد على عام على إنشاء الآليات التي يتعين بقاؤها للانتهاء من المسائل التي ستبقى عالقة بعد الانتهاء من جميع المحاكمات والطعون المدرجة في سجلها. وكجزء من هذه العملية، نظم مسجل المحكمة فريقا عاملا يتكون من المسؤولين الرئيسيين في المحكمة الدولية ركز انتباهه على هذه المسألة الهامة، بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، عقدت جلسة عامة مع القضاة لمعالجة مسائل التركة. ولقد وردت معلومات عن تلك المناقشة في التقرير الذي أعدته المحكمة الدولية وقدمته إلى مكتب المستشار القانوني كي ينظر فيه المجلس في نيسان/أبريل من هذا العام.

وأشار ذلك التقرير المقدم إلى المجلس إلى عميق التزام المحكمة الدولية ببذل قصارى جهدها لتنفيذ استراتيجيتها للإنجاز. ومن المتوقع، نتيجة للجهود الابتكارية التي بذلتها المحكمة وما اتخذته من تدابير، أن يتم الانتهاء من معظم المحاكمات في عام ٢٠٠٨، ومن أربع محاكمات في أواسط عام ٢٠٠٩، ومن المحاكمتين الأخيرتين المدرجتين الآن في سجلها في أواخر عام ٢٠٠٩. ومن المحتمل علاوة على ذلك، في حالة اعتقال أي من المتهمين الأربعة الذين ما زالوا فارين من العدالة، أن يتم إجراء بعض المحاكمات قبل نهاية عام ٢٠٠٩. ويقدر، بالإضافة إلى ذلك، أن يتم الانتهاء من الطعون في غضون عامين من اختتام المحاكمات. وأتعهد أمام المجلس بأن قضاة المحكمة وموظفيها الرفيعي الكفاءة سيواصلون السعي إلى اتخاذ تدابير جديدة والعمل دون كلل لزيادة كفاءة أعمال المحكمة الدولية, واضعين نصب أعينهم ضرورة احترام الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المتهمين في المحاكمة العادلة.

ومن الأهمية الحيوية، في ضوء حاجة المحكمة الدولية الملحة إلى مواصلة السعي إلى اتخاذ تدابير جديدة لزيادة الفعالية والمحافظة على مستويات الكفاءة التي قد حققتها، أن تحتفظ المحكمة بقضاتها وموظفيها ذوي الكفاءة العالية والخبرة الواسعة.

ويجب عليّ، في الختام، أن أؤكد أنه على الرغم من أن الصورة التي أرسمها للمجلس اليوم تصنف حدوث تقدم ضخم، فإن نجاح المحكمة الدولية في نهاية المطاف لا يقاس فقط بعدد الأحكام الصادرة أو عدد المحاكمات والطعون التي يتم الانتهاء منها. وستتمثل التركة العامة للمحكمة الدولية في السابقة التي وضعتها لإنفاذ القانون الإنساني الدولي والمساهمة التي قدمتها في توطيد السلام والاستقرار في يوغوسلافيا السابقة عن طريق محاكمة المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت في المنطقة.

ولا شك في أن المحكمة مدينة لمجلس الأمن للحكمة التي أبداها بإنشائه المحكمة في عام ١٩٩٣. فلقد أدى إنشاء أول محكمة دولية لجرائم الحرب منذ محاكمات نورمبيرغ إلى تنبيه مرتكبي الجرائم الآن ومستقبلا إلى أن المجتمع الدولي لن يتغاضى عن ارتكاب جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، وأنه سيتم العقاب على هذه الجرائم. وأحث الدول الأعضاء على ألا تقلل من قدر المنجزات التاريخية التي تشكل سوابق، في ما حققته المحكمة الدولية، وأن تواصل دعمها القوي للمحكمة في الوقت الذي تقترب فيه من اتمام ولايتها.

وأنا ممتن للمجلس لما كرسه لي اليوم من وقت واهتمام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضي بوكار على بيانه.

وأعطي الكلمة للقاضي دينيس بيرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي بيرون (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم أمام أعضاء مجلس الأمن بصفتي الرئيس الجديد للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويسرني كل السرور أن أمثل أمامكم، السيد الرئيس، نظرا لأن بلدكم يؤيد دائما أعمال المحكمة.

وسيقدم بياني اليوم صورة مستكملة لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي قدمها إلى مجلس الأمن سلفي القاضي إريك موس، في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧. وأعتزم اليوم، بعد إجراء استعراض دقيق للأعمال القضائية للمحكمة في الأشهر الستة الماضية، أن أعطي مجلس الأمن صورة عامة عن المسائل والتحديات المتصلة باستراتيجية المحكمة لإنجاز مهامها.

وأود أن أبدأ باستعراض موجز للأعمال القضائية المضطلع بها منذ آخر تقرير قُدم إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويبلغ مجموع عدد القضايا التي تم الانتهاء منها في المرحلة الابتدائية ٢٧ قضية، وتشمل هذه القضايا ٣٣ متهما. ولقد صدر، منذ التقرير السابق الذي قدم إلى المجلس، حكم نهائي واحد على أساس الاعتراف بالذنب في قضية جوزيف نزابيريندا. وعلاوة على ذلك، أحيلت قضية إلى مملكة هولندا. وهناك أيضا قضيتان في مرحلة كتابة الحكم، بما في ذلك القضية العسكرية ١ التي تشمل أربعة متهمين.

وتشمل المحاكمات الجارية، في المرحلة الابتدائية، ٢٢ متهما في تسع قضايا مختلفة بلغت الآن مرحلة متقدمة جدا من الإجراءات المتعلقة بها، في الوقت الذي ما زالت تعمل فيه المحكمة بأقصى طاقة لها.

ومـن بـين تلـك المحاكمـات الجاريـة، مـن المتوقـع أن تنتهي القضايا الخمس، التي مَثَل في كل منها متهم واحد في نهاية هـذه السنة، بإصدار الأحكام الخاصة بكل واحدة منـها في ٢٠٠٨. ويظل التحدي الأساسـي الـذي نواجهـه فيما يتعلق بالمحاكمات الجارية يتمثل في أربع قضايا متعددة المتهمين تشمل ١٧ متهما.

أمـا فيمـا يتعلـق بمحاكمـة بوتـاري، فـإن خـامس المتهمين الستة سيبدأ مرافعته في الأسابيع القليلة القادمة. وسـينتهي عـرض الأدلـة في ٢٠٠٧ أو مطلـع ٢٠٠٨. وأما فيما يتعلق بمحاكمة الحكومة، فقد انتهى المدعى عليه الثاني من بين المدعى عليهم الأربعة من مرافعته. وبما أنه ما زال هناك مهتمان لم يقدما بعد مرافعتيهما للدفاع، فإن عرض الأدلة سيختتم في مطلع ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يصدر الحكم في ٢٠٠٨.

وقـد أكمـل الادعـاء العـام قـضيته في محاكمـة العسكريين الثانية في مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وبدأ الدفاع مرافعته بشأن قضية المتهم الأول من بين المتهمين الأربعة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وبذلك، من المتوقع الانتهاء من عرض الأدلة في ٢٠٠٨.

وأما فيما يتعلق بقضية كاريميرا، التي يحاكم معه فيها ثلاثة متهمين، فقد استؤنفت المحاكمة في الأسبوع الماضي، بعد توقف استمر خمسة أشهر بسبب انسحاب أحد القضاة. وتتخذ دائرة المحاكمة خطوات لكفالة اختتام الادعاء قضيته هذا العام واختتام مرحلة المحاكمة خلال ٢٠٠٨. غير أنه، بالنظر إلى التعقد الشديد لتاريخ الممارسات الإجرائية لهذه القضية، فقد تستمر حتى ٢٠٠٩.

وأصدرت دائرة الاستئناف مؤخرا حكمين – في قضيتي إيمانويل نيدامباهيزي و ميكا موهيمانا – وما زالت هناك أربع قضايا في انتظار الاستئناف أيضا.

ومثلما قد يكون لاحظ المجلس، وبالنظر إلى العناصر التي أشرت إليها والتي زاد في تفصيلها بشكل كامل آخر تقرير عن استراتيجية الإنجاز (S/2007/323)، فقد كان هناك مستوى عال جدا من الإنتاجية في دوائر المحكمة الأربع خلال الأشهر الستة الماضية. وأسفرت تلك الإنجازات عن انخفاض مطرد في عدد القضايا. وتوحي المؤشرات بأن الأشهر الستة المقبلة ستكون أكثر إنتاجية بالفعل.

وسيمكِّن اختتام القضايا الخمس التي تتعلق كل منها بمتهم واحد هذا العام المحكمة من الشروع في مرحلة المحاكمة الخاصة بالمتهم الواحد المتبقي في النصف الثاني من ٢٠٠٧، ومطلع ٢٠٠٨، حالما تسمح بذلك دائرة المحاكمة وقدرة قاعة المحكمة على الاستيعاب. ومن بينها، قضية هورميسداس نسينغيمانا، التي من المتوقع أن تبدأ في وقت لاحق من هذا الشهر في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

واسمحـوا لي الآن أن أنتقـل إلى تحـد آخـر أود أن أتناوله هذا الصباح، لا سيما إلقاء القبض على الأشخاص المتهمين الـ ١٨ الطلقاء وإحالة القضايا على الهيئات القضائية الوطنية. وفيما يتعلق بتلك المسائل، اتخذت المحكمة – وخاصة المدعي العام – خطوات محددة صوب الإنجاز. ففي الأسبوع الماضي، طلب المدعي العام إحالة القضايا المتعلقة بثلاثة فارين إلى رواندا وفرنسا. غير أنه من الواضح، بالنظر إلى ولاية المحكمة على النحو المحدد من مجلس الأمن، أن بعض الفارين المتبقين ينبغي اعتبارهم مرشحين للمحاكمة أمام المحكمة ذاتها.

وكما سيفصل ذلك المدعي العام بعد بضع دقائق، فإن مكتبه يعتزم طلب تسليم ثلاثة على الأكثر من بين المتهمين الثمانية المعتقلين حاليا في أروشا للمحاكمة أمام هيئات قضائية وطنية. غير أن تلك الخطوات، لن تكون ناجحة إلا إذا قدمت الدول الأعضاء الدعم للمحكمة في

ذلك الصدد. وذلك عنصر أساسي في استراتيجية الاستكمال. وأنا على يقين من أن زيارتي هنا للأمم المتحدة ستشكل فرصة لمناقشة هذه المسألة مع الدول الأعضاء وتعزيز دعمها المتواصل فيما يتعلق بإلقاء القبض على المتهمين وتقديمهم للمحاكمة. والهدف من إنشاء المحكمة المتمثل في الإسهام في استعادة وصون السلم فضلا عن الإسهام في إقامة العدالة الدولية سيتضرر بشكل خطير إذا لم يتم تقديم المتهمين المتبقين إلى العدالة. وإذا لم يتم إلقاء القبض على أولئك الفارين وتسليمهم في الوقت المناسب لاستكمال محاكمتهم في نهاية ٢٠٠٨، فيجب مناقشة حل لتمكين المحكمة أو آلية أخرى من متابعة النظر في هذه القضايا بعد نهاية ٢٠٠٨.

واسمحوا لي بالتشديد على مسألة تعاون الدول باعتباره أحد ركائز نجاح المحكمة. وكما فسرت للتو، فتقديم الدول للمساعدة أمر حاسم لإلقاء القبض على المتهمين وتسليمهم. كما أن تلك المساعدة حاسمة فيما يتعلق بحالة الأشخاص الذين حُكِمَ ببراءتهم، وترحيل الأشخاص المدانين الذين قضوا عقوباتهم، وقضاء أحكام الأشخاص المدانين.

والأحكام بالبراءة نتيجة طبيعية للمحاكمات العادلة وتطبيق سيادة القانون. وقد أُثيرت هذه المسألة في مختلف الأوقات أمام المجلس، غير أنه، ولحد الآن، لم يكن التقدم المحرز بالقدر الذي كنا نتوخاه. وحتى اليوم، لم تقبل دولة عضو – ما عدا فرنسا – إلا اثنين من الأشخاص الخمسة الذين برأتهم المحكمة. وأود أن أعرب عن امتناننا لفرنسا على دعمها. ويوجد الأشخاص الثلاثة الآخرون الذي حُكِمَ ببراءتهم تحت حماية المحكمة في أروشا، اثنان منهم منذ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وواحد منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد قام قلم المحكم بعدة محاولات لإيجاد بلد لهم. وباسم المحكمة، أجدد طلب الحصول على مساعدة الدول الأعضاء في ذلك الصدد أيضا.

وتمثل حالة الأشخاص المفرج عنهم الذين أنهوا قضاء عقوباتهم مسألة أخرى من المسائل التي يجب معالجتها على وجه الاستعجال بينما تمضي المحكمة قدما في عملها. ويجب أن نحدد المكان الذي سيُنقَل إليه أولئك الأفراد بعد قضاء عقوباتهم.

وأما فيما يتعلق بالأشخاص المدانين، فستة منهم يوجدون رهن الاعتقال حاليا في جمهورية مالي، بينما يظل الأشخاص المدانون الآخرون في مرفق الاحتجاز في أروشا. وعلاوة على ذلك، أبرمت المحكمة اتفاقات لإنفاذ العقوبات مع جمهورية بنن، ومملكة سوازيلند، والجمهورية الفرنسية، وجمهورية إيطاليا، ومملكة السويد. وتعرب المحكمة عن امتنانها للدعم الذي قدمته تلك البلدان الستة ولاستعدادها للدخول في اتفاقات تنفيذ الأحكام، ولا تزال لديها ثقة بأن دولا أخرى ستقدم دعمها فيما يتعلق بمكان الشخص المحكوم بإدانته.

ولا جدال في أن النتائج الهامة التي حققتها المحكمة على مدى الأشهر الستة الماضية تعزى إلى التحسن الذي طرأ على طرق عمل أفرع المحكمة الثلاثة. ولا شك أيضا في أن النجاحات التي تحققت مؤخرا هي من نتائج مساعدة هذا المجلس في تعزيز استمرارية عمل المحكمة، وخاصة بتمديد فترة بقاء جميع القضاة الدائمين والقضاة المخصصين في مناصبهم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويتزايد اعتماد المحكمة على القضاة المخصصين لتحقيق الأهداف المتعلقة باستراتيجية الإنجاز، وقد فاق إسهامهم كل ما كان منتظرا.

ومن الأسباب التي يعزى إليها أيضا قدرة المحكمة على الانتهاء من المحاكمات بكفاءة تفاني موظفيها في العمل. فقد برهن الموظفون باستيعابهم الزيادة الناتجة في عبء العمل

على التزامهم باستراتيجية المحكمة للإنجاز رغم ما يواجهونه من نقص الموارد الضرورية في الإدارات الرئيسية.

ولا شك في أن الاحتفاظ بموظفين ذوي خبرة يمثل أحد معايير النجاح الرئيسية لاستراتيجيتنا في الإنجاز. فحصيلة الموظفين من المعرفة والخبرة السابقة تسهمان في سرعة إنجاز المحكمة لعملها بكفاءة. غير أن الكثيرين من أكفأ الموظفين ما زالوا يتركون مؤسستنا. وتتفاقم هذه الحالة بفعل الصعوبات التي تتوقعها المحكمة في تعيين موظفين جددا كلما اقتربت من إنهاء أعمالها. ومن الضروري أن أوجه اهتمام المجلس إلى أن المحكمة لن تتمكن من تحقيق هدفها ما لم تحصل على الموارد الضرورية وذلك، في جملة أمور، بتنمية القدرة على الاحتفاظ بموظفيها ذوي الخبرة المتمتعين بالمعارف المؤسسية.

وقبل أن أختتم خطابي، اسمحوا لي الآن بالانتقال إلى الإسهام الذي تقدمه المحكمة لرواندا.

يمثل تعزيز النظام القضائي الرواندي والنهوض بقدرته على إجراء المحاكمات في القضايا التي تحال إليه من المحكمة أيضا أحد الأهداف الإنجازات المتوقعة، على النحو الذي حدده مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وتقدم المحكمة الدعم للجهاز القضائي المحلي وللمدعين العامين في المنطقة، على النحو الوارد وصفه كذلك في استراتيجية الإنجاز. ويتسنى بذل تلك الجهود بفضل مساعدة المانحين والمساعدة التقنية المقدمة من الدول الأعضاء في الحاضر والمستقبل. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بزيادة التوعية، تعمل المحكمة بنشاط من خلال مبادرات متنوعة: برنامج المحكمة للتوعية، وبرامج التوعية داخل رواندا، وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الأكاديمية في رواندا، وإعداد وسائل للإعلام، ومواصلة التعاون النشط مع منظمات المجتمع المدني الرواندية وتقديم المساعدة لها. وفيما يتعلق بالعلاقة مع المؤسسات الأكاديمية، ترعى المحكمة عددا من المبادرات، من قبيل الاستمرار في برنامج الزمالات الخاصة لطلاب القانون الروانديين وبرامج التدريب الداخلي والباحثين القانونيين. ويمول عدد من تلك البرامج من خلال الصندوق الاستئماني لتبرعات المحكمة، وقد نضبت موارده في الوقت الحاضر. وستلقى أي مساهمات أخرى تقدمها الدول الأعضاء تقديرا كبيرا.

ويسرني أيضا أن أؤكد مجددا أن رواندا مستمرة في التعاون مع المحكمة بتيسير تدفق الشهود وبتزويد كل من الادعاء والدفاع بالوثائق.

وكما كان الحال مع أسلافي، ما زال هدفي وولايتي يتمثلان في السير بالمحكمة إلى إنجاز أعمالها مع الالتزام بأرفع مستويات الأصول القانونية ونزاهة المحاكمة. وتشير الإسقاطات السالف ذكرها إلى أن عدد الأشخاص الذين ستصدر أحكام في قضاياهم بحلول نهاية العام ٢٠٠٨ يتراوح بين ٦٥ و ٧٠ شخصا.

غير أنه، كما سلفت الإشارة، رغم أمارات النجاح والإسقاطات الإيجابية، لا تزال التحديات ماثلة بسبب عوامل خارجية خارجة عن إرادة المحكمة ويمكن التصدي لها بدعم ومساعدة من هذا المجلس والدول الأعضاء.ونظرا لاحتمال أن تستمر إحدى القضايا التي تضم أكثر من متهم إلى ما بعد العام ٢٠٠٨، وكذلك بالنظر إلى مسألة الهاربين، فقد تستمر بعض المحاكمات، فضلا عن صياغة الأحكام في بعض القضايا، خلال عام ٢٠٠٩. ولتعاون الدول الأعضاء مع المحكمة أهمية كبرى إذا أريد للمحكمة أن تتم ذلك العمل بنجاح. وستتوقف التوقعات أيضا على وجود موارد كافية تتيحها الدول الأعضاء إلى أن تنتهي المحكمة من أعمالها.

وستواصل المحكمة أيضا، ونحن نقترب من إنجاز عملنا، ترتيب أولويات المساهمة في بناء قدرة النظام القضائي الرواندي. ولا تراخي في منجزات المحكمة ولا توانِي في التزامها بتقديم من يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الإبادة الجماعية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتُكبة في روانا في عام ١٩٩٤. ولن يكتمل عمل المحكمة حتى نلبي التحدي المتمثل في تكليف هذا المجلس الموقر لنا بتحديد المذنب والبريء من المتهمين، وإنصاف ضحايا الجرائم الجماعية التي ارتكبت وإيجاد سجل بالحقائق التي يمكن أن تساعد على المصالحة في رواندا. وفي أثناء ذلك، سوف تخلف المحكمة تركة من الفقه القانوني الدولي يمكن أن تكون مرشدا للمحاكم في المستقبل، ورادعا لمن يحتمل ارتكابهم للجرائم، وحائلا دون الإفلات من العقاب على تلك الجرائم الجسيمة.

فباسم المحكمة، اسمحوا لي بالإعراب عن تقديرنا للمجلس لدعمه رسالة المحكمة. فلا يزال هذا الدعم يؤثر تأثيرا مباشرا على أعمالها.

وأود أن أختتم بتقديم الشكر لأعضاء مجلس الأمن، والأمانة العامة، والدول الأعضاء، على دعمهم الثابت. ونتطلع إلى مواصلة تعاون المحكمة معهم جميعا في السنوات الختامية من ولايتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيدة كارلا دل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيدة دل بونتي (تكلمت بالفرنسية): منذ ثماني سنوات، في بداية تعييني مدعية عامة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كنا نعيش في عام مختلف الطريق فيه طويل أمام العدالة الدولية والمحكمة الدولية. فمن كان ليعتقد في ذلك الوقت أننا كنا سنشهد يوماً اعتقال رئيس دولة سابق؟ ومنذ ذلك الحين، أحرزت العدالة الدولية والمحكمة الدولية تقدماً كبيراً. وفي أثناء ولايتَيّ كمدع عام، تمكنا من اعتقال ٩١ شخصاً.

وفي منتصف أيلول/سبتمبر، ستنتهي ولايتي كمدع عام. وعليه، فهذه هي المرة الأخيرة التي أخاطب مجلس الأمن بصفتي مدعٍ عام للمحكمة الدولية. وبهذه المناسبة، أود أن أعرب عن خالص امتناني وشكري للدعم الذي وفره المجلس للمحكمة وللعدالة الدولية ولي شخصياً خلال السنوات القليلة الماضية.

(تكلمت بالانكليزية)

لا بد أن الأعضاء تلقوا تقييمي الخطي لاستراتيجية الإنجاز. ولذلك، سأركز الآن على بضع نقاط وردت في التقرير وأن أتناول التطورات الأخيرة التي استجدت منذ إصدار التقرير الخطي.

لقد قطعنا شوطاً طويلاً صوب إنجاز الهدف المرسوم للمحكمة الدولية، ألا وهو ملاحقة أكثر القادة مسؤولية عن أخطر الجرائم المرتكبة على أرض يوغوسلافيا السابقة بعد عام ١٩٩١. وخلال تلك السنوات، باشرت تحقيقات في جرائم ارتكبت في صراعات في كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وخلال مدتيّ ولايتي، كما أشرت من قبل، نُقِل ٩١ متهماً إلى لاهاي، وما زال أربعة متهمين فارين حتى الآن. وقد أدين ٥٩ شخصاً في المحكمة الابتدائية، آخرهم في الأسبوع الماضي. وما زال عدد من تلك الحالات منظوراً أمام دائرة الاستئناف. وعلاوة على ذلك، أكدت محكمة الاستئناف إدانة ٣٧ شخصاً. وفي الوقت الراهن، تُعقد ست محاكم ابتدائية، حيث يُحاكم أمامها ٢٥ متهماً، فيما يُنتظر صدور أحكام بحق ثلاثة متهمين آخرين. وما زال هناك ١١ متهماً

فقط في المرحلة السابقة للمحاكمة. وفضلاً عن ذلك، ينتظر صدور خمسة أحكام استئنافية تشمل ١١ متهماً.

ومع مضي المحاكمات ونظر طلبات الاستئناف قدماً وقرب الانتهاء منها، يسود شعور بأنه سيتحقق قدر لا بأس به من العدالة لضحايا الصراعات التي عصفت بالمنطقة. ومع ذلك، فإن كثيراً من الضحايا سيعتبرون أن هذا غير كافٍ، وسيكون هؤلاء على حق. فهناك العديد من المتهمين من الفئتين المتوسطة والدنيا لا يمكن محاكمتهم في لاهاي بسبب استراتيجية الإنجاز للمحكمة الدولية. وقد عملت بشكل مكثف مع السلطات في بلغراد وسراييفو وزغرب وسكوبي لكي ننقل إليها ما لدينا من معلومات وأدلة فيما يختص بمئات من المشتبه بهم الآخرين.

ومع أننا شهدنا بعض التقدم في الملاحقات القضائية المحلية، فإنني أناشد المجتمع الدولي بأن يبقى حذراً. فاحتمال تدخل الحكومات المعنية في هذه العمليات لا يزال قائماً بشدةً. ويظل من الأهمية بمكان أن نراقب عن كثب كل المحاكمات الوطنية الخاصة بجرائم الحرب. وقد ثبت أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي الأكثر ملاءمة للاضطلاع بهذه المهمة الهامة. لذلك أدعو المجلس إلى أن يقدم دعمه الكامل إلى تلك المنظمة الإقليمية. ومع أننا بصدد بحث ما إذا كان ينبغي أن تواصل تلك المنظمة مراقبة المحاكمات الجارية في كرواتيا، أود أن أشدد على أهمية عملية المراقبة التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأوصي بأن تواصل ذلك النشاط في زغرب.

إن وجود أربعة أشخاص فارين، بمن فيهم، وبالأخص، رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش– هو وصمة عار دائمة في عملنا. ونعتقد أن الفارين في صربيا حالياً أو أنهم في متناول أيدي سلطاتها. غير أنني أود أن أبلغ الأعضاء بأن مكتبي لا يملك أي معلومات بشأن مكان وجود رادوفان كاراديتش في الوقت الحاضر. ومما يقلقنا أن الأجهزة المعنية قد فقدت أثره، ويبدو أن ما من جهة تبحث عنه بهمة. ومع ذلك، فإنني مقتنعة بأن الدول المعنية في المنطقة لديها الوسيلة لتحديد مكانه والقبض عليه.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، لمسنا تقدماً عاماً في مستوى التعاون بين صربيا والمحكمة الدولية، وخصوصاً مع مكتب المدعي العام. وقد ذهبت إلى بلغراد بدعوة من الرئيس بوريس تاديتش، لمناقشة وتقييم مدى تعاون صربيا مع المحكمة الدولية. وأثناء زيارتي تلك، التقيت بعدد من الزعماء السياسيين ومسؤولي الحكومة، بمن فيهم الرئيس، ورئيس الوزراء ونائبه. كما عقدت اجتماعات على المستوى العملي للنظر في خطط تحديد أماكن الفارين والقبض عليهم.

وأثناء زيارتي، أعربت السلطات على مختلف مستوياتها عن التزام واضح بتقديم كل المساعدة اللازمة لتحديد أماكن وجود الفارين المتبقين واعتقالهم. وأنشئت هياكل جديدة لتنسيق جميع الأنشطة الرامية إلى اعتقالهم. وبعد تشكيل الحكومة الجديدة، مثلاً، أنشئ مجلس للأمن الوطني يترأسه الرئيس وسيكون بمثابة هيئة مركزية للتعامل مع المسائل المتعلقة بالفارين. وانعقد مجلس الأمن الوطني بالفعل، حيث شدد في اجتماعه الأول على أن أولويته تتمثل في التعاون مع المحكمة الدولية للقبض على الفارين.

علاوة على ذلك، وفي ٣١ أيار/مايو، وبفضل التعاون بين صربيا وجمهورية صربسكا، اعتقل زدرافكو توليمير ونقل إلى لاهاي. وعقب هذا الاعتقال، وفي نهاية الأسبوع الأخير، عملت صربيا بشكل مباشر معنا لتحديد مكان فلاستيمير جورجفيتش في الجبل الأسود. وقد اعتقلته سلطات الجبل الأسود بعد ذلك ونقلته إلى لاهاي، حيث تتحفظ عليه المحكمة.

وتبين تلك الاعتقالات التزام صربيا بالتعاون الكامل مع مكتبي. وأود أن أشير أيضاً إلى أنه خلال الأسابيع القليلة الماضية، استجابت صربيا لمعظم طلبات المساعدة العالقة، ومكتبي يعكف حالياً على دراسة المواد التي حصلنا عليها. ومنذ آذار/مارس من هذا العام، انخفض عدد طلبات المساعدة العالقة والتي لم تنفذ إلا جزئياً من أكثر من ٢٥٠ طلباً إلى أقل من ٥٠. وذلك يدلل على التطورات الإيجابية الأخيرة في مستوى تعاون صربيا مع مكتبي. وخلال الأسابيع القادمة، سيراقب مكتبي عن كثب مستوى المساعدة التي تقدمها صربيا، حيث أنني ما زلت أطلب منها تعاوناً كاملاً يشمل توفير الوصول إلى الوثائق واعتقال الفارين ونقلهم- وبالأخص راتكو ملاديتش- إلى لاهاي.

وأود أن أؤكد مجدداً، وكما فعلت في تقاريري السابقة المقدمة إلى المجلس، على أن استمرار تمتع راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش بالإفلات من العقاب، يقوض على نحو خطير كل الجهود الرامية إلى الانتصاف للضحايا. وهذا مما يؤثر أيضاً على مصداقية المحكمة الدولية التي لديها ولاية لمقاضاة المسؤولين الرئيسيين عن أخطر الانتهاكات المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة. وإذ ينظر المجلس في المسائل العالقة في المنطقة، ولاسيما مركز كوسوفو في المستقبل، أرجو ألا يقوض أي قرار بهذا الشأن أو توقيت صدوره الجهود الرامية إلى تحديد أماكن الفارين واعتقالهم.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عندما خاطبت مجلس الأمن (أنظر S/PV.5328)، أوضحت الأسباب التي أدت إلى بقاء راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش طليقين. وأحياناً، أشعر بأن عملنا يُعرقَل لأن المصالح السياسية للحظة تتداخل مع إدارة العدالة ومع تنفيذ ولاية المحكمة الدولية. والمحكمة الدولية مضطرة إلى الاعتماد على أجهزة سياسية أو دول أو حتى تحالفات عسكرية للوصول إلى أدلة رئيسية.

وللأسف، لم يكن ثمة استعداد للتعاون دائماً، ولم يكن النجاح حليفنا دائماً في الحصول على تلك الأدلة الحاسمة.

وفي بعض الأحيان تتردد بعض الدول والمنظمات الموجودة في الميدان في تقديم المساعدة علنا إلى المحكمة الدولية. وبينما يلقى القبض على بعض المتهمين، في قضايا معينة، ويسلمون على الفور، نرى في قضايا أخرى أن مخاوف متصلة بمزاعم عدم الاستقرار في المجالين السياسي والأمني يُمكن الأشخاص الذين وُوجهت إليهم لوائح اتهام من البقاء طلقاء. وفي الواقع، ضاعت فرص واضحة من المجتمع الدولي خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨، التي كان بمستطاعه أن يلقي فيها القبض على راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش. ونحتاج في الوقت الحاضر، وبمضي الوقت، إلى مساعدة المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى. وحسبما أظهرت التجارب، يستطيع أن يقدم المجلس والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية والدول الأخرى مبادرات هامة إلى دول يوغوسلافيا السابقة لكي تتعاون في نهاية الأمر وعلى النحو الأوفى مع المحكمة الدولية. وتمثل استراتيجية الإنجاز بحد ذاتها تشجيعا قويا لبعض الناس يدفعهم إلى عدم فعل أي شيء وعلى الانتظار حتى تغلق المحكمة الدولية أبوابها. وأنا واثق من أنه سيُتخذ الإجراء اللازم من أجل الحيلولة دون نجاح هذه الوسيلة.

وفيما يتصل بالدول الأخرى في المنطقة يعتبر مستوى تعاون كرواتيا مرضيا بصفة عامة. فأخيرا، توصل مكتبي، بالتعاون مع السلطات الكرواتية، إلى إيجاد حل لبعض المشاكل التي ووجهت خلال الأعمال التحضيرية لمحاكمة أنتي غوتوفينا والمتهمين المشتركين معه. وآمل في أن يتم التأكيد مستقبلا على نحو لا لبس فيه على التزام الحكومة الكرواتية بإيجاد حلول فعالة لأي مسائل قد تنشأ بصدد هذا التعاون خلال المرحلة التمهيدية للمحاكمة ومرحلة المحاكمة.

وحدث خلال الأشهر الماضية تطور في مستوى التعاون فيما بين البوسنة والهرسك ومكتبي وبلغ الآن مستوى مرضيا بصورة عامة. وثمة مؤشرات واضحة على إحراز تقدم وعلى أن التنسيق فيما بين الدولة ومستوى الكيانين في استهداف شبكة دعم الهاربين من العدالة آخذ في التحسن. وأنا أرحب أيضا بالدور الهام الذي أدته البوسنة والهرسك، وبصفة خاصة جمهورية صربسكا لتسهيل عملية إلقاء القبض على ذرافكو توليمير وإحالته مؤخرا إلى لاهاي.

وأعرب، أخيرا، عن امتناني للدور الذي قامت به سلطات الجبل الأسود بصدد إلقاء القبض على فلاستيمير جورجيفيتش وإحالته. وفي قضيتي تولمير وجورجيفيتش جاء إلقاء القبض عليهما كنتيجة ملموسة للتعاون المتزايد على الصعيد الإقليمي بين شتى سلطات الدولة.

وأعتقد، بالرغم من الصعوبات، أننا حققنا قسطا هاما من العدالة، حسبما يتبين من عدد الأشخاص الرفيعي المستوى المدانين. وهناك ١١ قضية فقط في المرحلة التمهيدية للمحاكمات، ومن المتوقع أن يبدأ النظر في تلك القضايا في وقت ما خلال السنة المقبلة. وما زال أربعة أشخاص طليقي السراح.

وكثيرا ما يوجه النقد إلى المحكمة الدولية لأنها جد بطيئة أو غير فعالة فيما يبدو. غير أنه حدثت في السنوات الأربع الماضية طفرة كبرى كمّا وكيفا في عملنا القضائي. وشهدت إدارة العمليات التمهيدية للمحاكمات تحسنا كبيرا. ويتخذ بعض قضاة المحكمة الدولية موقفا أكثر فعالية، وأنا قطعا أرحب بذلك. ويُقبل حاليا المزيد من الأدلة المكتوبة كما يُقبل المزيد من الوقائع التي جرى البت فيها. ويبذل الادعاء العام، لكونه القوة المحركة لأي محاكمة، جهودا مستمرة لكي تصبح المحاكمات فعالة وكيفية قدر المستطاع وذلك مع المحافظة على حقوق الضحايا والدفاع.

لقد سمحت لنفسي بحرية التركيز على بعض المسائل التي أرى أنها جديرة بالنظر فيها بغية تعزيز مصداقية وفعالية العمليات القضائية الدولية. وأرجو ألا يُساء فهم ما أقوله. لقد حققت المحكمة الدولية إنجازات تثير الإعجاب. ويُعزى الفضل في نجاحها إلى جميع القضاة والمدعين العامين والمسجلين والموظفين بالمحكمة منذ عام ١٩٩٣. ولم يتبق للمحكمة سوى عدد قليل من السنوات. وبغية الاستفادة بما تحقق حتى الآن، من الضروري ضمان استمرار إدارة مكتب المدعي العام. وينبغي أن يبدأ المدعي العام الذي سيخلفني عمله على الفور من أجل تعزيز فعالية أعمال المحاكمات ولكي يصبح بالمستطاع مواصلة تعقب المتهمين الفارين المتبقين. وبطبيعة الحال، يحدوني الأمل، نظرا لعمليات إلقاء القبض على بعض الأشخاص التي تمت مؤخرا، وكذلك نظرا إلى التزام صربيا، في أن نرى قريبا نهاية لمسألة المتهمين الهاربين.

والآن، أوجه حديثي إلى أعضاء المجلس، لأن المجتمع الدولي والجمهور والضحايا يتوقعون أن يتخذ المجلس التدابير اللازمة بغية إنصافهم من الظلم. إنهم ينتظرون من المجلس أن يطالب بإلقاء القبض على راتكو ملاديتش ورادوفان كارادتيش. وأنا واثقة من أن المجلس سوف يتخذ الإجراء المطلوب ويقدم لنا الدعم الذي نحتاج إليه كي يتسنى لنا أن ننفذ ولايتنا بنجاح.

(تكلمت بالفرنسية)

سيادة الرئيس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن خالص امتناني لالتزام بلدكم بالعدالة الدولية. وأثني أيضا على الدور الرائد الذي تؤديه بلجيكا في هذا المجال. وأعرب عن تقديري بصفة خاصة للدور النشط الذي يؤديه بلدكم لدعم المحكمة الدولية طوال فترة وجودها وللمواقف الشجاعة التي اتخذها بلدكم تجاه

المحكمة. واسمحوا لي أيضا، يا سيادة الرئيس، بأن أتوجه بالشكر إلى وزير خارجيتكم على دعمه للأعمال التي نؤديها وثقته فيها.

وأختتم كلمتي بأن أطلب من المجلس أن يواصل كفاحه ضد الإفلات من العقاب وأن يستخدم سلطته لضمان عمل العدالة الجنائية الدولية على النحو الصحيح. كما أطلب من المجلس أن يواصل تقديم الدعم للمحكمة ولمن سيخلفني، كي يتسنى لهما إنجاز المهمة التي أناطهم بها المجلس بنجاح.

وأخيرا، أعرب بصفتي الشخصية، عن خالص امتناني لدعم المجلس لي وثقته في شخصي أثناء ولايتي بصفتي المدعية العامة للمحكمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة دل بونتي على إفادتها الإعلامية وكلماتها الرقيقة التي وجهتها إلى بلدي.

أعطي الكلمة الآن للسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد جالو (تكلم بالانكليزية): إن وثيقة استراتيجية الإنجاز المستكملة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي تتضمن المعلومات المتاحة لنا حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ والتي قدمت إلى مجلس الأمن، تُبين التقدم المستمر الذي أحرزته المحكمة بصدد تنفيذ إنجاز ولايتنا حسبما وردت في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وما زال التزامنا بتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز، وثقتنا بتحقيقها، أمرا مؤكدا بشكل قاطع. ونحن لا نزال نعتقد أن بالمستطاع تحقيق هذه الأهداف، وسوف نواصل العمل من أجل تحقيق هذه الغاية. لقد قدم رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا موجزا عن موقفنا في الوقت الحاضر وأود أن أضيف فقط أنه باستكمال الإجراءات المتعلقة بالأدلة في قضية المدعي العام ضد باغوسورا وثلاثة أشخاص آخرين – التي نشير إليها بوصفها القضية العسكرية الأولى – تكون قضية كبرى في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد اقتربت الآن من نهايتها وتنتظر فقط النطق بالحكم. ووصل عدد الأشخاص المتهمين الذين مثلوا أمام المحكمة إلى ٢٢ وُجهت إليهم جميعا تهما، باستثناء خمسة أشخاص، في محاكمات ضمت عددا من المتهمين. ومن المتوقع أن تستكمل جميع هذه القضايا فيما بين عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وثمة احتمال أن يستمر النظر في قضية أو قضيتين في عام ٢٠٠٨ وربما يُستكمل النظر فيها أو فيهما في وقت مبكر من عام ٢٠٠٩.

ومنذ تقريرنا الأخير إلى مجلس الأمن، انخفض عدد المحتجزين انتظارا للمحاكمات من ١١ شخصا إلى ٨ أشخاص. ونعتقد أنه بعد الأخذ في الاعتبار بإقرارات ارتكاب الجرم المحتملة وإمكانية إحالة بعض هذه القضايا إلى هيئات قضائية وطنية لتنظر فيها، يصبح بالمستطاع إنجاز القضايا المتبقية من هذه الفئة بنهاية عام ٢٠٠٨. وما زال التفاوض واستكمال إقرارات ارتكاب الجرم مع الأشخاص المتهمين يمثلان عنصرا هاما من عناصر استراتيجية المقاضاة، ونتوقع أن نصل إلى نتيجة إيجابية في هذا الصدد قريبا. ويعمل مكتب المدعي العام بنشاط أيضا لضمان تمهيد تلك القضايا للمحاكمات كي يتسنى المضي قدما في المحاكمات حالما تسمح بذلك الدوائر الابتدائية.

ولعل المجلس يتذكر أني أوضحت في مناسبات سابقة خططا تتصل بطلب إحالة قضايا خمسة محتجزين إلى هيئة قضائية وطنية لمحاكمتهم. والآن انخفض هذا العدد إلى عدد أقصاه ثلاثة محتجزين قد تحال قضاياهم على هذا النحو. ويعزى التعديل إلى انخفاض عدد المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمات في الوقت الحاضر.

لقد ذكرت سابقا في تقريري للمجلس أن مكتب مدعي المحكمة قد سلم بالفعل أكثر من ٣٠ ملفا لأشخاص مشتبه فيهم إلى رواندا والولايات القضائية الأخرى بهدف القيام بمزيد من التحريات والملاحقة القضائية المحتملة من قبل السلطات الوطنية في الدول المعنية. وتخص هذه القضايا أشخاصا كانوا قيد التحري إلا أنه لم تكن وجهت إليهم تهم بعد ونرى أن حالاتهم تقتضي مزيدا من الاهتمام والإجراء حيثما كان ذلك ممكنا.

ويسرني، أن أفيدكم بأنه منذ تقريري الأخير للمجلس في كانون الأول/ديسمبر (انظر الوثيقة S/PV.5594) قد بدأت بالفعل إحالة قضايا الأشخاص الذين وجهت إليهم تهم تحت المادة ١١ - مكرر من **القواعد الإجرائية للمحكمة الدولية لرواندا** إلى السلطات القضائية الوطنية لمحاكمتهم. فبعد العقبة التي واجهت في البدء إحالة قضية ميشيل ياغاراغاز إلى النرويج، قبل قضاة المحكمة الدولية لرواندا آخر الأمر طلب مدعي المحكمة بإحالة القضية إلى هولندا التي كانت قد وافقت علي قبول القضية. وتم تسليم المتهم وملف القضية الذي أعده مدعي المحكمة إلى السلطات الهولندية. ونود أن نعبر عن عميق امتناننا لهولندا لما أبدته من تعاون في هذا الأمر وفي كثير غيره.

ولا تزال رواندا الجهة الرئيسية الممكنة لإحالة القضايا عملا بالقاعدة ١١ مكررا بغرض المحاكمة. وما تبقي من قضايا في حالة الأشخاص الذين وجهت إليهم تهم هو في حدود ١٥ قضية، تشمل ١٢ من ضمن الثمانية عشر متهما الفارين والثلاثة المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة.

تم تحديد ستة أسماء من بين الثمانية عشر متهما هاربا لتقديمهم للمحاكمة أمام المحكمة الدولية لرواندا نظرا للدور القيادي الذي أداه كل منهم في الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، من تلك الأسماء فيليسيان كابوغا، رجل الأعمال المؤيد للحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية، وهي الحزب الحاكم آنذاك، وبروتايس بيرانيا القائد السابق للحرس الجمهوري وأوغستان بيزيمانا، وزير الدفاع السابق، وكاليست نزابونيمانا، وزير الشباب السابق، وأوغستان نجيراباتاواري، المسؤول العسكري الرفيع الرتبة سابقا. ومن الأهمية بمكان إذا أريد النجاح المستمر للحملة ضد الإفلات من العقاب علي المستوى العالمي ألا يفلت من سطوة القانون أشخاص ذوو المناصب العليا مثل هؤلاء يتحملون المسؤولية عن جرائم جسيمة. وفي حالة أنه لم يقبض عليهم إلا بعد الموعد المحدد لانتهاء محاكمتهم بنهاية عام ٢٠٠٨ أو أنهم ظلوا طليقين حتى ذلك التاريخ، فإن المحكمة ستحتاج إلى توجيه من المجلس حول كيفية التصرف في قضاياهم. ومن بين الحلول الممكنة الإذن للمحكمة الدولية لرواندا بالاستمرار في النظر في هذه القضايا فيما وراء ٢٠٠٨ أو إحالتها إلى ولاية قضائية وطنية، أو جهات أخرى لإجراء المحاكمة.

ومن المهم، مع هذا، التشديد علي أنه إذا أريد أن تنجح في إنجاز محاكمة هؤلاء المتهمين الهاربين الرئيسين الستة في الموعد المحدد، أي بنهاية ٢٠٠٨ لا بد من القبض عليهم وتسليمهم للمحكمة بنهاية ٢٠٠٧ - وهذا يشمل فيليسيان كابوغا. فهذا من شأنه تمكين المحكمة - والأطراف في القضية - أي الادعاء والدفاع - من اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة قبل بدء المحاكمات.هناك إذن حاجة لجهود جبارة يبذلها كل المعنيين، بما فيهم الدول الأعضاء، من أجل اعتقال المتهمين وتسليمهم للمحكمة الدولية لرواندا في الوقت المناسب.

كنت في تقريري الأخير قد قمت بتنوير مجلس الأمن حول المحادثات التي أجريتها مع المسؤوليين والوزراء في حكومة كينيا، الحكومة التي ما فتئت تؤكد لي تعاونها الكامل بهدف إلقاء القبض علي فيليسيان كابوغا وتسليمه

للمحكمة الدولية لرواندا. ومنذ ذلك الحين يبذل المسؤولون في المحكمة والشرطة الكينية جهودا مشتركة لهذا الغرض. ويتضح من تلك الجهود أن كابوغا كان موجودا في كينيا في أوقات متفرقة حتى تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر. كما اتضح أن له عدة مصالح تجارية في ذلك البلد. كما أكد مصدر محايد للمحكمة الدولية لرواندا أنه كان بالفعل موجودا في نيروبي حتى نيسان/ابريل ٢٠٠٧ علي أقل تقدير. ونظل علي اقتناعنا، بناء علي هذه المعلومات الاستخبارية، بأن كابوغا لا يزال موجدا بنيروبي ويمارس أعماله في البلد. وتشير التحقيقات المشتركة بين المحكمة الدولية لرواندا وكينيا إلى ذلك الاتجاه. بيد أن هذه الجهود، مع ترحيبنا بها، لم تقدنا بعد إلى هدفنا المتمثل في إلقاء القبض عليه وإحالته إلى المحكمة. وهذه التحقيقات ليست هدفا في حد ذاتها، ولن تكون ذات جدوى ما لم تقدنا إلى ذلك الهدف المنشود. وقد آن الأوان لأن يستعمل مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة نفوذهم لإقناع الحكومة الكينية بالتقيد بالتزاماتها القانونية وذلك بإلقاء القبض علي فيليسيان كابوغا وتسليمه ليواجه العدالة في المحكمة الدولية لرواندا. وكما أشرت آنفا، إذا كنا نريد محاكمته في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يجب أن نلقي القبض عليه ونرحله قبل نهاية هذه السنة.

لقد بلغنا أن معظم المتهمين الفارين موجودون بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن يظل اعتقالهم، وخاصة أولئك المعينين للمحاكمة في أروشا، مسألة ذات أولوية. ولا تزال المحكمة الجنائية الدولية تطلب تعاون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى في سبيل تلك الغاية. وأعتقد أيضا أن النظر بشكل أوسع لولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما ييسر التعاون بين تلك البعثة وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من شأنه مساعدتنا على تحقيق نتائج جيدة.

لقد سنّت رواندا مؤخرا تشريعا، أصبح الآن ساري المفعول، يمهد لمحاكمة القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومن الدول على الجرائم المتصلة بالإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤. وذلك القانون يستبعد تطبيق عقوبة الإعدام في هذه القضايا ويوفر ضمانات واسعة لإجراء محاكمات عادلة مماثلة لأحكام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد ضمن مكتب المدعي العام موافقة المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب على مراقبة أي قضية محالة من محكمة رواندا. ولا تزال المساعدة المقدمة من المانحين ، وخاصة الاتحاد من الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، والمساعدة الفنية من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا توفر بناء القدرات للجهاز القانوني لرواندا. وهذه التطورات المهمة قد جعلت رواندا، في رأيي، مؤهلة لإحالة القضايا بموجب المادة ١١ مكررا من قواعد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المتصلة بإحالة قضايا المتهمين. والقرار النهائي، بالطبع، في يد القضاة؛ ودور المدعي العام هو تقديم الطلب. وبالتالي قدم مكتبي قبل أسبوع أول طلب بموجب المادة ١١ مكررا لإحالة قضية أحد المتهمين إلى رواندا. وإذا ما كانت النتيجة مرضية للمدعي العام، سيتبع ذلك عدد من الطلبات المماثلة. وفي حالة عدم الموافقة على إحالة هذه الطلبات القائمة إلى رواندا على أساس المادة ١١مكررا، سأرجع إلى مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأن مكتبي قدّم أيضا، قبل أسبوع، طلبا لإحالة قضيتي متهمين إلى فرنسا للمحاكمة. وهذان المتهمان مقيمان بفرنسا، التي لديها الولاية القضائية على القضيتين والتي وافقت أيضا على تلقي القضيتين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونحن ننتظر قرارات دائرة المحاكمة فيما يتعلق بالطلبات. وأود أن أسجل تقديرنا للدعم

القيم الذي قدمته فرنسا للمحكمة خلال كل هذه السنين الماضية.

إن التحقيق في الاتهامات الموجهة ضد أعضاء الجبهة الوطنية الرواندية، الذي كنا نأمل أن يكون قد اختتم الآن، ينبغي أن يستمر حتى نستطيع إكمال ذلك الجانب من الولاية.

ولا تزال رواندا تتعاون بفعالية مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد أسهم دعمها في تيسير الوصول إلى الشهود وإلى المواقع والأدلة إسهاما كبيرا في السرعة المنتظمة للمحاكمات في أروشا.

ولا يزال الاحتفاظ بالموظفين، كما أبلغنا في الجلسة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أمرا يثير قلقا بالغا ونحن نتقدم نحو إنجاز مهام المحكمة. والتحدي المتمثل في الإنجاز السليم يمكن مواجهته على أفضل نحو بمساعدة الموظفين المؤهلين المخلصين والمتفانين. ولذلك نود أن نؤكد على ضرورة الإسراع باتخاذ التدابير والحوافز التي من شأنها تمكين المحكمة من الاحتفاظ بالموظفين الذين تحتاجهم لإكمال ولايتها.

وأود أن اختتم بالإعراب عن تقديري للدعم الهائل الذي لا نزال نتلقاه من مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك من الأمانة العامة والدول الأعضاء. وهذا الدعم وهذا التعاون ضروريان تماما لنجاح ولاية المحكمة ولتعزيز قضية العدالة الجنائية الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غالو على إحاطته الإعلامية.

الآن أدعو أعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء بتعليقات أو توجيه أسئلة إلى أن يفعلوا ذلك.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفد الكونغو أن يعرب عن امتنانه لرئيسي المحكمتين الدوليتين، السيد بوكار والسيد بايرون، وكذلك للمدعيين العامين للمحكمتين، السيدة دل بونتي والسيد جالو، على إحاطاتهم الإعلامية التي أتاحت لنا الفرصة لنكرر تأكيد التزامنا بالعدالة الجنائية الدولية.

إن تقاريرهم المرحلية سلطت الضوء على مؤشرات مشجعة حيال استمرار أعمال المحكمتين وسجلت تقدما حقيقيا تم إحرازه في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز اللتين حددهما المجلس للمحكمتين. وتوجد أسباب تدعونا إلى الترحيب بأنشطة المحكمتين نظرا لتسريع وتيرة عمل كل منهما خلال الفترة قيد النظر، وخاصة فيما يتعلق بإجراءات المحاكمة والاستئناف، حيث تم إحراز تقدم كبير. وبالتالي، من المهم أن نوفر لهما كل الدعم اللازم حتى تواصلا عملهما الجاد، وتنجزا ولايتيهما في عام ٢٠١٠ عملا بتوصية المجلس.

وسعيا لبلوغ ذلك الهدف، بات واضحا لنا أكثر من أي وقت مضى أن التعاون مع أجهزة القضاء الوطنية يكتسي أهمية خاصة، لأنه إلى جانب الإسهام في بلوغ الأهداف المحددة، سوف يسهم في تعزيز قدرات تلك الأجهزة القضائية الوطنية. وفي حقيقة الأمر، أن تطور ذلك التعاون قد قدم صورة متفاوتة بعض الشيء، بل متناقضة أحيانا: فهو يقدم صورة للتعاون النشط من جانب رواندا التي ما زالت تصر على وجوب تقديم مرتكبي الإبادة الجماعية إلى المحاكمة، في حين أن هناك صورة متفاوتة إزاء تعاون بعض بلدان يوغوسلافيا السابقة.

ولا يسعنا إلا أن نشجب عدم التعاون من جانب بعض البلدان ونأمل ألا يعيق ذلك زخم وتقدم عمل المحكمتين نحو إنجاز ولايتيهما. لهذا السبب نؤيد النداء من أجل إظهار المزيد من الحزم إزاء الدول التي تتحمل مسؤولية

القبض على الفارين من العدالة. وحتى لو سلمنا بأن أحدا لن يدان حتى تثبت إدانته، فإننا لا نستطيع تجنب افتراض مثل هذه الإدانة، فيما يتعلق بأولئك الذين ما زالوا يتهربون من مواجهة العدالة، علما بأننا ندرك الأسباب التي تدفعهم إلى الفرار. وبالتالي، هناك التزام قانوني منبثق من أحكام القانون الدولي، وبالدرجة الأولى هناك واجب أخلاقي على الدول والمجتمع الدولي بضرورة فرض العدالة التي تتمتع بالمصداقية والتي يتم تطبيقها على الجميع.

ومن خلال الكفاح الفعال ضد الإفلات من العقاب، فإن المحاكم المخصصة، تخدم أهدافا كبيرة تتعلق بإعادة البناء الوطني وبناء السلام، تلك الأهداف التي يحتاج إليها احتياجا كبيرا مجلس الأمن ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان ضمن إطار ولاية كل منها.

ومهما كانت النتائج التي يتم التوصل إليها، فإننا نعتقد بجدوى مباركة الجهود المبذولة لتدوين القانون الجنائي الدولي وتطويره، وقد حقق عمل المحاكم الجنائية هذا الهدف بالفعل. وهذا تراث قيم بالنسبة للمستقبل. وهو تراث ينبغي أن نحافظ على مكتسباته سواء فيما يتعلق بالخبرات البشرية أو التقنية. وقد قال أحد حكماء أفريقيا، السيد أمادو همباتي با، إن ضياع رصيد المعرفة لدى خبير ما يضاهي ضياع المكتبة التي التهمها الحريق. وبالتالي، فإننا نوجه اهتماما خاصا إلى هذه المسألة، لا سيما في ضوء ما أعلن عن مغادرة خبراء، كالسيدة دل بونتي وغيرها من الخبراء.

وأود في الختام أن أوجه سؤالا أو سؤالين. لقد ذكر السيد بايرون، رئيس المحكمة الدولية لرواندا، أن هناك صعوبات في إيجاد بلدان مستعدة لاستقبال عدد ممن حكم عليهم بالبراءة، في حين أن التعاون بين رواندا والمحكمة يبدو إيجابيا. كيف يمكن لنا أن نقيّم العلاقات الحالية بين المحكمة ورواندا، التي تبدي نشاطا داخليا كبيرا في استخدام نظامها القضائي الداخلي المعروف بنظام غتشاتشا؟

وفي السياق نفسه، بالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يبدو جليا أن هناك مشاركة متفاوتة من جانب المؤسسات الحكومية في تلك المحاكمات. فهل يمكن للمدعي العام أو للرئيس – وذلك بطبيعة الحال مع مراعاة الحذر المتصل بوظائفهم القضائية – أن يفيدنا كيف يمكن لنا أن نستمر في العملية في ضوء المشاركة الواسعة اللازمة من جانب الحكومات والدول للمحافظة على المصداقية لتحقيق أهداف العدالة، التي ليست في موضع الشك على الإطلاق بل يمكن فهمها على الأقل من وجهة نظر تاريخية؟ نحن هنا في مجلس الأمن ندرك كيف يكون كل عمل صادر عن هيئة حكومية دولية عرضة لتأثيرات متضاربة. وبالتالي، إلى أي مدى يمكن للمؤسسات الحكومية الدولية أو الحكومية أن تقدم التعاون الكافي في سبيل إكمال المهام بنجاح؟

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر رئيسي المحكمتين، فاوستو بوكار، ودينيس بايرون، والمدعيين العامين، كارلا دل بونتي وحسن بوبكر جالو، على إحاطاتهم الإعلامية عن أنشطة المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا. وأود أن اشكرهم، ليس على تقاريرهم التي يمكن فهمها بسهولة كبيرة فحسب، بل أيضا على العمل المتميز الذي يضطلعون به في كلتا المحكمتين. ويمثل العمل الذي يقومون به جزءا بالغ الأهمية من إنفاذ القانون الدولي، ولا يجب التقليل من شأن الإسهام العظيم الذي قدموه للمجتمع الدولي، وعلى المستوى الأرفع للبشرية جمعاء.

إن الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا تشكل جزءا من أحلك فصلين في قصة القرن

العشرين، ومن ناحية أخرى فإن إنشاء المحكمتين لمحاكمة أولئك المتهمين بارتكاب الجرائم خلال هذين الصراعين ولإقامة العدالة بالنسبة لآلاف الضحايا وأسرهم كان من أبرز النجاحات التي حققها مجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وعمل المحكمتين، وبصفة خاصة الأحكام الصادرة بحق المسؤولين الرئيسيين عن ارتكاب الجرائم، يوجه رسالة لا لبس فيها إلى كل مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية مفادها أنهم لن يفلتوا من العقاب.

ولكن مهمة هاتين المحكمتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا لم تكتمل بعد. ومع أن المحكمتين لم تشكلا بوصفهما مؤسستين دائمتين ولا يمكن تمديد ولايتيهما بلا نهاية، فإن أعمال المحكمتين يجب أن تنجز على أكمل وجه. ويتوقف جزء من تركة المحكمتين وإسهامهما على ذلك. ولذلك السبب، علينا أن نعالج بشكل عاجل وجدي ما يسمى بالمهام المتبقية للمحكمتين. والأمر الأهم هو أن يوفر للمحكمتين ما يلزمهما من البنية التحتية والموظفين الإداريين والقانونيين بغية ضمان التمكن من إنجاز المهام المتبقية بنفس درجة الحرص التي أبدتها المحكمتان في عملهما حتى الآن.

وفي ذلك الصدد، اطلعت بتأن على الوثيقة المشتركة التي قدمت. وأدرك حساسية الاقتراح الذي قدم لتمديد مهام المحكمتين الحاليتين، وربما مع تخفيض هيكليهما. ولكن لا يسعنا أن نتجاهل هذا التعليق الوارد في تلك الوثيقة ذاتها:

(تكلم بالانكليزية)

”إن المؤسسة الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة التي في وسعها من الناحية النظرية أن توفر نطاق المهام المطلوبة هي المحكمة الجنائية الدولية. ولكن هناك اختلافات واضحة فيما يتعلق بالأساس القانوني والقانون الموضوعي والإجراءات الواجبة التطبيق أمام المحكمة الجنائية الدولية والمحكمتين. كما أن علاقة المحكمة الجنائية الدولية بالأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، تختلف اختلافا ملحوظا من المحكمتين المخصصتين. وبناء على ذلك قد يتطلب نقل المهام المدنية للمحكمتين إلى المحكمة الجنائية الدولية تعديلا للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

”وتوحي العقبات، بالرغم من أن التغلب عليها ليس بالأمر المستحيل، إلى جانب الإجراء المعقد المتمثل في تعديل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بأن نقل المهام المتبقية للمحكمتين إلى المحكمة الجنائية الدولية قد لا يكون خيارا واقعيا“.

وفي ذلك الصدد، تذكرت عبارة من أستاذ لي للقانون اعتاد أن يقول ”إن الأمور الصعبة ينبغي أن تنجز حالا؛ أما الأمور المستحيلة فينبغي أن تستغرق وقتا أطول بعض الشيء“.

(تكلم بالإسبانية)

ومؤخرا، وافق مجلس الأمن على أن يدخل حيز النفاذ اتفاق بين الأمم المتحدة ولبنان لإنشاء محكمة للتصدي للجرائم الدولية ذات الطابع الأشد خطورة. وقام المجلس بذلك بهدف تعزيز العدالة الدولية. وأجرؤ على القول إن علينا بصدد استكمال عمل المحكمتين الدوليتين أن نحتفظ بنظرة أوسع وهي، بالتحديد، كيفية تمكننا من التعاون بشكل أفضل في تعزيز العدالة الدولية. وأقول إنه يجب إيلاء نظرة جديدة للاقتراح الصعب الذي تم تقديمه وهو: إيلاء تلك المهام للمحكمة الجنائية الدولية. وإنني لعلى يقين بأن في وسع المجلس أن يصبح ابتكاريا بشكل واف وإنه يمكن، عند الاقتضاء، أن يلجأ إلى الدول الأطراف. كما أن علينا أن

نسعى إلى ذلك الخيار. وينبغي أن ينظر المجلس بشكل جدي في الخيار المتمثل في جعل المحكمة الجنائية الدولية تستكمل هذه المحاكمات.

السيدة ولكوت ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أود أولا أن أتناول المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونرحب بالمدعي العام حسن بوبكر جالو، وبمسجل المحكمة أداما ديينغ، ونرحب، بشكل خاص، بالرئيس المنتخب حديثا دنيس بايرون ونشكرهم على إسهاماتهم المستمرة للمحكمة. كما نود أن نشكر مئات الموظفين الآخرين الذين يكرسون يوميا طاقاتهم ومهاراتهم لتحقيق النجاح الدائم للمحكمة وتركتها.

وما زالت الولايات المتحدة ملتزمة التزاما قويا بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتشيد بجهود المحكمة في توفير العدالة والمحاسبة لسكان رواندا. فهم، في نهاية المطاف، المستفيدون المقصودون بالمحكمة ولا بد أن يبقوا المحور الأوّلي لتركيزها.

وتكمن المسؤولية عن نجاح المحكمة في أيدي العديد من الأطراف. وعلى رئيس المحكمة والمدعي العام والمسجل أن يواصلوا العمل صوب الوفاء بالمواعيد النهائية لاستراتيجيتهم لإنجاز المحاكمات، بينما يخططون في الوقت نفسه لتركة المحكمة بعد إغلاقها في عام ٢٠١٠. ونشيد بالنجاح الذي أحرزته المحكمة في الوفاء بالعديد من توقعاتها السابقة لإنجاز المحاكمات. كما نشجع على إجراء حوار صريح ومستمر بين جميع الأطراف بشأن التحديات التي تواجه المحكمة ونعترف بشراكتنا في تلك العملية، وخاصة بشأن المسائل المتبقية ومسائل التركة.

إن نجاح المحكمة يقع أيضا على عاتق مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وستنطوي استراتيجية انجاز المحاكمات على إحالة بعض القضايا إلى الولايات المحلية؛ وقد قبلت هولندا بالفعل إحالة إحدى القضايا. والمدعي العام رفع من فوره أول دعوى إحالة إلى الولاية المحلية لرواندا.

إن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا كاملا عرض رواندا بأن تتلقى جميع الدعاوى المتبقية للإحالة، شريطة أن تجد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن القضاء في رواندا يفي بمتطلبات المحاكمات العادلة بموجب القاعدة ١١ مكررا. واجتمعت حكومتنا مرارا وتكرارا مع الحكومة الرواندية وأعضاء المجتمع المدني في رواندا بغية تشجيع ودعم جهود بناء القدرات القضائية، ونلتمس من جميع المانحين مواصلة تقديم إسهاماتهم الهامة لتحقيق تلك الغاية.

وقد شدد مجلس الأمن، في القرار الذي يؤسس المحكمة، وهو القرار ٩٥٥ (١٩٩٤)، على ”الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل تعزيز المحاكم والنظام القضائي في رواندا“ (الفقرة التاسعة من ديباجة القرار).

ويكتسي ذلك الهدف اليوم أهمية أكبر من أي وقت مضي في هذه الأعوام الـ ١٣ الماضية.

كما نناشد جميع الدول الأعضاء، وخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا، الوفاء بالتزاماتها الدولية باعتقال ونقل جميع الموجودين في أراضيها من الفارين من المحكمة الجنائية الدولية. وما زالت تتردد تقارير مفادها أن كبير الفارين والممول المزعوم للإبادة الجماعية فيليسيان كابوغا ما زال موجودا في كينيا. ونؤيد الجهود السابقة التي بذلتها كينيا لإلقاء القبض على كابوغا ولكننا نلاحظ أن هناك حاجة الآن إلى اتخاذ خطوات قوية وملموسة بشكل جدي بينما تبدأ المحكمة إنهاء عملها وبينما يتزايد الضغط من أجل استكمال المحكمة لولايتها. وبالرغم من ذلك، على جميع الفارين أن يعلموا أنهم لن يفلتوا من العدالة بمجرد استمرار هروبهم إلى ما بعد انتهاء ولاية المحكمة. وسنصدر أحكاما

لاعتقالهم ومحاكمتهم سواء اليوم أو غدا أو بعد أعوام من الآن.

ومرة أخرى نشكر رئيس المحكمة ومدعيها العام ومسجلها على خدمتهم للمحكمة، وللعدالة وللمساءلة ولسكان رواندا. كما نعرب عن أكبر الثناء والامتنان للرئيس السابق للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إريك موس على قيادته النموذجية للمحكمة والتزامه القوي بنجاح المحكمة خلال هذه الأعوام الأربعة الماضية. وتظهر بصمته باستمرار بوصفها جزءا من التركة الدائمة للمحكمة بالذات.

إن الولايات المتحدة ما زالت مؤيدا قويا، من الناحية المالية والسياسية، لمحكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وتقدر العمل الشاق الذي اضطلع به رئيس المحكمة ومدعيها العام ومسجلها. وينبغي أن تركز المحكمة والمجتمع الدولي على العمل في المستقبل. وعلينا أن نعمل معا لضمان أن تفي المحكمة خلال أعوامها الأخيرة بولايتها بشكل ناجح، وخاصة أن تقدم إلى العدالة أكثر الأشخاص مسؤولية عن جرائم الحرب التي ارتكبت في يوغسلافيا السابقة. وبشكل أكثر دقة، فإن ذلك يتعلق بإلقاء القبض على المتهمين الفارين المتبقين، والاستكمال العاجل للعمل الحالي والتخطيط لإغلاق المحكمة في نهاية المطاف.

ونناشد جميع الدول الوفاء بالتزاماتها القانونية بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، بما في ذلك بإلقاء القبض على المتهمين الفارين المتبقين وتسليمهم. وفي ذلك الصدد، ترحب الولايات المتحدة بإلقاء القبض مؤخرا على ذرافكو توليمير وفلاستيمير جورجيفيتش وبالتعاون الوثيق بين السلطات في صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربسكا الذي أدى إلى تيسير عمليتي الاعتقال.

والولايات المتحدة تناشد صربيا اتخاذ المزيد من الخطوات للوفاء بالتزاماتها، وخاصة من خلال إلقاء القبض على جميع المتهمين الذين قد يكونون على أرض صربيا وتسليمهم إلى المحكمة، بمن في ذلك راتكو ملاديتش ورادوفان كراديتش. ويواجه ملاديتش وكراديتش تهما بارتكاب جرائم بشعة، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا، ولا يمكن تصور أنهم سيفلتون من العدالة الدولية.

لذلك تهيب الولايات المتحدة بالمحكمة الجنائية وبشركائها في صفوف المجتمع الدولي وبدول المنطقة أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لكفالة إلقاء القبض عليهم قبل اختتام المحكمة أعمالها. وفي حالة تعذر إلقاء القبض عليهم قبل ذلك الوقت، فإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يتخذ التدابير المناسبة لكفالة مثولهم أمام العدالة الدولية.

وتقدر الولايات المتحدة العمل الذي اضطلع به رئيس المحكمة والمدعي العام لزيادة كفاءة المحكمة الجنائية وللوفاء بالأهداف المحددة في إستراتيجية الإنجاز، التي أقرها مجلس الأمن. ونرحب على وجه التحديد بالخطوة التي لم يسبق لها مثيل بعقد سبع محاكمات في آن واحد. ونقدر النموذج الإيجابي الذي ضربته دوائر المحكمة الابتدائية في قضيتي ميلوتينوفيتش وآخرين وبرليتش وآخرين بعقد جلسات استماع أثناء العطلة المقبلة، مثلما نقدر الجهود الكثيرة الخفية التي يبذلها موظفو المحكمة الجنائية يوما بعد يوم لزيادة الكفاءة.

وعلى ضوء ذلك، وفي سياق عمليات إلقاء القبض الأخيرة على توليمير وجورجيفيتش، تلاحظ الولايات المتحدة أن المحاكمات كلها ينبغي أن تختتم بنهاية عام ٢٠٠٨، أو في أقرب وقت ممكن بعد ذلك. كما ندعو المحكمة إلى اتخاذ كل الخطوات الممكنة لإكمال الاستئنافات

بنهاية عام ٢٠١٠، ونرجو أن تبلغ مجلس الأمن بالتدابير الإضافية التي قد ترى أنها ضرورية لتحقيق ذلك الهدف. إلا أن نجاح استراتيجية الإنجاز لن يعتمد على المحكمة وحدها. وبوسع المجتمع الدولي أن يساعد بمساندة جهود المحكمة لبناء القدرة المحلية لإجراءات المحاكمات. ونلاحظ حجم العمل الكبير الذي يجري الاضطلاع به في المنطقة في هذا الصدد، ونحث الدول الأخرى على المساهمة في المقاضاة المحلية عن جرائم الحرب، إما عن طريق المساعدة المالية المباشرة أو بالمساهمات العينية.

بما أن المدعية العامة كارلا دل بونتي قدمت اليوم إلى المجلس آخر تقرير لها، فإن الولايات المتحدة تود أن تنتهز هذه الفرصة لتعرب لها عن تقديرها للخدمات التي قدمتها للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إنها تستحق الثناء على الدور الذي اضطلعت به في السنوات الثماني الماضية كنصير قوي للعدالة الدولية والخضوع للمحاسبة.

وتلاحظ الولايات المتحدة مع التقدير الورقة المشتركة التي صدرت مؤخرا حول تركة المحكمتين الدوليتين المخصصتين ووظائفهما الثانوية، وترجو من المحكمتين أن تواصلا التخطيط لما تبقى من وظائفهما بتعاون وثيق مع مجلس الأمن.

السيد لكروي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وفدي يود أيضا أن يشكر رئيسي المحكمتين والمدعيين العامين للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا على الإحاطات الإعلامية التي قدموها اليوم. وأود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا التام لهم.

وأود بصورة خاصة أن أهنئ القاضي دنيس بايرون بمناسبة توليه رئاسة محكمة رواندا، وأرجوه أن ينقل مشاعر التقدير التي نكنها لسلفه على العمل الرائع الذي أنجزه.

لما كانت هذه آخر مناسبة تخاطب فيها السيدة دل بونتي المجلس بصفتها مدعية عامة، فإن وفدي أيضا يود أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن التقدير العظيم لبلدي لها على العمل الذي اضطلعت به بصفتها المدعية العامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وكذلك العمل الذي أنجزته لمحكمة رواندا. إن عزيمتها واستقلاليتها ومهارتها أدت دورا مهما في تحقيق النتائج المحرزة. ولقد بات واضحا لمقترفي الفظائع أنه لم يعد حسنا للمرء أن يكون اسمه مدرجا على ما نسميه الآن قائمة كارلا. إن جهودها يجب أن تكون مصدر إلهام لنا. وإننا نتفهم نفاد صبرها تجاه الافتقار إلى التعاون، وإننا نقدرها على جَلَدها.

والواقع أن ذلك الجَلَد أتى أكله مؤخرا إذ حدث قبل أسابيع قليلة، قبيل زيارتها لبلغراد، أن ألقي القبض على الفريق أول توليمير وتم نقله إلى لاهاي، وحدث أيضا، يوم أمس، تسليم الفريق أول جورجييفيتش. إن فرنسا ترحب بهذين الاعتقالين، وهذا الأمر يؤكد رغبة بلغراد في التعاون مع المحكمة الجنائية.

لكن أربعة أشخاص صدرت بحقهم لوائح اتهام ما زالوا طلقاء. ونلاحظ أن كل المتهمين المتبقين، استنادا إلى تقرير المدعية العامة، يمكن أن تطالهم أيدي السلطات الصربية. ونستمد التشجيع من ملاحظات المدعية العامة فيما يتعلق بإمكانية إلقاء القبض على راتكو ملاديتش في المستقبل القريب. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها سلطات بلغراد صوب وفائها التام بالتزاماتها الدولية، كما حددتها بوضوح محكمة العدل الدولية في حكم صدر مؤخرا.

غير أن التعاون مع المحكمة الجنائية لن يقيّم إلا على أساس النتائج المحرزة. وفرنسا تؤمن بأن التعاون التام الكامل من قبل صربيا وجمهورية صربسكا مع المحكمة الجنائية

ليوغوسلافيا السابقة شرط لا غنى عنه للاندماج بالأسرة الأوروبية.

كما تود فرنسا أن تشكر المحكمتين الجنائيتين على العمل الذي أنجزتاه فيما يتعلق بإستراتيجيتي الإنجاز لكل منهما، وقد أحطنا علما بالجدولين الزمنيين اللذين أصدرتاهما. لقد أحرز قدر من التقدم مؤخرا في إحالة القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية، وهو ما ألمح القاضي بوكار إلى أنه أدى دورا أساسيا في ذلك التقدم. ونلاحظ أيضا أن المدعي العام جالو طلب مؤخرا أول نقل للقضايا إلى رواندا فيما يتعلق بأحد الهاربين الثمانية عشر، ونرحب بالتطورات الإيجابية في مجال التعاون بين ذلك البلد والمحكمة الجنائية. ونحن مسرورون بموافقة المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب على متابعة المحاكمات، مثلما تفعل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالنسبة إلى القضايا التي أحالتها المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة. ونلاحظ مع الارتياح التقييم الايجابي الذي أصدرته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالقضايا الأولى في البوسنة والهرسك. وفرنسا تؤيد المناشدة التي وجهها رئيس المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة إلى كرواتيا حتى تتعامل بأسرع وقت ممكن مع القضايا التي أحيلت إليها، ونلاحظ أن إحدى المحاكمات قد بدأت اليوم.

وكما بين رئيسا المحكمتين والمدعيان العام، ثمة تحد كبير قائم أمام المحكمتين – وكذلك أمام المجلس، الذي أنشأهما – وهو أن بعضا من الشخصيات الرئيسية المسؤولة عن الجرائم ما زالوا طلقاء. لقد انخفض عددهم، لكن بعضا من أولئك الأشخاص، الذين تقترن أسماءهم بسياسة التطهير العرقي المشينة – راتكو ملاديتش ورادوفان كراديتش – ما زالوا طلقاء. والأمر ينطبق أيضا على فليسيين كبوغا بعد مرور كل هذه السنوات على الإبادة الجماعية.

ورغم أن التواريخ التي حددناها للمحكمتين كي تكملا عملهما تقترب بسرعة، فمن المهم أن نضع في الحسبان ما المقصود بتلك التواريخ. ففي قراراتنا طلبنا من المحكمتين أن تتخذا كل التدابير الضرورية لإكمال كل أنشطة المحاكمات في مستوى الدرجة الابتدائية في موعد أقصاه عام ٢٠٠٨، ولإكمال العمل برمته في عام ٢٠١٠. هكذا حددنا هدفا، لكن الاهتمام الرئيسي لبلدي هو إقامة العدل بالنسبة إلى الضحايا. تلك التواريخ ليست نهائية. والمجلس نفسه تصور أن التواريخ يمكن تغييرها إذا أدت ظروف لا سيطرة للمحكمتين عليها إلى تعذر تحقيق أهدافهما. مع ذلك يبدو أن البعض ينظر إلى تلك التواريخ وكأنها محفورة على حجر، وأن المحكمتين يجب أن تختتما أعمالهما في موعد أقصاه عام ٢٠١٠، سواء كان الهاربون الرئيسيون قد مثلوا أمام العدالة أم لا. وهذا بالتأكيد هو أمل الهاربين وأمل الذين يدعمونهم. إن فرنسا لا يسعها أن تقبل بهذا التفسير. فالمحكمتان لا يمكن أن تختتما أعمالهما إلا بعد أن يمثل أمام العدالة المتهمون الرئيسيون المشتبه في ارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية. ذلك سيكون فشلا لا يمكننا أن نقبل به، في ضوء الآمال التي عقدت على المحكمتين المخصصتين والجهود التي بذلتها المحكمتان.

هذا لا يعني قطعا أننا يجب أن نبقي على المحكمتين في وضعهما الحالي. فهيكلهما ووسائلهما يجب أن تكيف مع أنشطتهما. وتلك العملية بدأت فعلا، ويجب أن تستمر، بدعم من مجلس الأمن. كما آن أوان قيام المجلس بالتعامل مع الوظائف المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، من حيث تنفيذ أحكام السجن أو حماية الشهود أو مراجعة الأحكام أو النقل إلى السلطات القضائية الوطنية أو إدارة الأرشيف. تلك المسائل معقدة، وهي مهمة جدا فيما يتعلق بتركة المحكمتين المخصصتين. ويجب أن يُبت فيها وفقا لمبادئ توجيهية وقرارات يتخذها المجلس في الأشهر المقبلة. ويجب على مجلس

الأمـن أن يهتـدي بالحاجـة إلى تـرك تركـة حيويـة لا تـشوها شائبة بالنسبة إلى الضحايا ومجتمعاقم وأقاليمهم وبالنسبة إلى المجتمع الدولي بأسره.

المحكمتـان الجنائيتـان المخصـصتان كانتـا رائـدتين في هذا الميدان. ويجب أن تكملا مهمتهما بنجاح، وهما لتحقيق ذلك تحتاجان إلى دعمنا والى التعاون التام من الـدول المعنية. ومـن الواضـح بالنـسبة إلى فرنـسا أننـا إن أردنـا تـأمين إستراتيجيتي الإنجاز فيجب علينا أن نضاعف جهودنا لكفالة إلقـاء القـبض علـى الهـاربين. ذلـك واجـب يقـع علـى عـاتق الدول التي يختبئ في أراضيها أولئك الهاربون. ويجب علينا أن نذكرها بلهجة ودية ولكن بحزم.

الـسيد هُجـي تاتـشي – منـسون (غانـا) (تكلـم بالانكليزيـة): أود، بـادئ ذي بـدء، أن أشـارك الأعـضاء الآخـرين شـكرهم لرئيـسي المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسـلافيا الـسابقة والمحكمـة الجنائيـة الدوليـة لروانـدا والمـدعين العـامين فيهمـا علـى تقريريهمـا التفـصيليين. لقـد أسـهمت المهـارة الفنيـة للقـضاة والمـدعين العـامين، والتـزامهم وكفـاءقم والتفـاني في أداء الواجـب الـذي أبـداه موظفـو المحكمـتين إسـهاما كـبيرا في الـدور الفريـد الـذي تـضطلع بـه المحكمتان في تطوير القانون الإنساني الدولي.

ويـسعدنا، فيمـا يتعلـق بالمحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسلافيا السابقة، أن نذكر أنه أمكن بعد ستة أشـهر مـن التقرير الأخير لرئيس المحكمة والمدعي العام فيها إحراز تقدم في ما يتصل باستراتيجية المحكمـة للإنجاز. وتتسم استراتيجية المحكمـة للإنجـاز بالأهميـة الأساسية لمهمتـها المتمثلـة في إنهـاء الإفلات من العقاب على معظم الجرائم الخطيرة. ولهذا فإننا نحـيط علمـا، باهتمـام شـديد، بالإصـلاحات الإجرائيـة والترتيبـات الإداريـة المتخـذة لتقليـل طـول المحاكمـات. ولقـد أدى هذا إلى الانتهاء العاجل مـن القـضايا – وأصـدرت دائـرة الاستئناف ١١٤ قـرارا، وهـذا رقـم قياسـي في ظـل الظـروف السائدة. وعلاوة على ذلك، تم منذ عام ٢٠٠٤، الانتهاء مـن المرافعات في ١٠٧ من القضايا ضد متهمين.

ونـرى أن إحالـة القـضايا إلى الهيئـات القـضائية المحلية أداة فعالة متاحة للمحكمة لتنفيـذ استراتيجيتها للإنجاز، لأنها تخفـض عـبء عمـل المحكمـة. ونـرى أيـضا أن الإحـالات أداة لبنـاء القـدرة لـدى الهيئـات القـضائية المحليـة، بمعـنى أنهـا تـوفر الفرصة لدى المحاكم المحلية لتطوير الخبرات في معالجـة القـضايا المتماثلة التعقيد، وتسهم في ترسيخ سيادة القانون.

ونحن نـشعر بالإعجـاب إزاء برنـامج المحكمـة للتوعيـة الذي كان له أثره على مستوى الـوعي بأهميـة أعمـال المحكمـة في مختلف المجتمعات المعنية.

وفيمـا يتعلـق بمسألة التعـاون، يـود وفـدي أن يعـرب عـن القلـق لأن أربعـة مـن المتـهمين رفيعـي المستوى مـا زالـوا طلقــاء. ونطلــب إلى جميــع الأعــضاء أن يكفلــوا مجــتمعين أو منفردين القبض على الفارين من العدالة لمحاكمتهم.

وفيما يتصل بالمحكمة الجنائيـة الدوليـة لروانـدا، نـشعر أيضا بالإعجـاب إزاء المكاسـب الـتي تحققـت. فلقـد أسـهمت المحكمة إسـهاما قيمـا في استعادة الديمقراطيـة وسـيادة القـانون في المنطقة بتقـديم مـرتكبي الجـرائم البـشعة إلى المحاكمـة. ولهـذا يضطلع المجتمع الدولي بالتزام دعم المحكمـة وبرامجهـا، إذا أريـد للمكاسب أن تستمر.

ونحن نشعر بالإعجاب لأنه على الرغم مـن الظـروف الصعبة التي يتعين على المحكمـة أن تعمـل في ظلـها، تم إصـدار ٢٧ حكما تشمل ٣٣ متـهما. بيـد أنـه يـتعين علينـا، في ضـوء عبء العمل المتزايد، أن نركز على أفضل سبيل لتعزيـز دائـرة الاستئناف الـتي تنظـر أيـضا في قـضايا تتعلـق بالمحكمـة الجنائيـة الدولية ليوغوسلافيا. ونؤيد توصـية الـرئيس بـشأن الحاجـة إلى

اتخاذ التدابير الإجرائية اللازمة لتعديل النظام الأساسي من أجل زيادة عدد القضاة في دائرة الاستئناف.

وبشأن مسألة الإبادة الجماعية، نود أن نكرر تأييد موقفنا ومفاده أن من المستصوب أن يتم الانتهاء من المحاكمات المتعلقة بالإبادة الجماعية، وهي تشكل أساس ولاية المحكمة، في الإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز.

ونشيد أيضا ببرنامج المحكمة للتوعية الذي يؤثر على آليات العدالة البديلة القائمة على أساس مجتمعي.

وأخيرا، نود أن نؤكد على أن الحاجة تقوم إلى التحلي بالمرونة لدى نظرنا في استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين. ونرى أنه ينبغي أن يكون بالمستطاع، عقب الموعد النهائي لاستراتيجيتي الإنجاز، إنشاء آلية للمسائل المتبقية لمعالجة قضايا المتهمين الفارين من العدالة حتى الآن، والاستماع إلى الطعون المعلقة، والنظر في المسائل الإدارية وتلك المتعلقة بالمحفوظات. وينبغي أن ينظر مجلس الأمن في جميع الخيارات المتعلقة بأفضل سبيل لمعالجة تلك المسائل المتبقية.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الزملاء الآخرين شكرهم الرئيس بوكار والرئيس بيرون، وكذلك المدعية العامة ديل بونتي والمدعي العام جالو على العروض التي قدموها أمام المجلس. وتشيد إيطاليا بأوجه التقدم الهائل، كما وصفها الرئيس بوكار – أو التي أشارت إليها المدعية العامة ديل بونتي على أنها منجزات مثيرة أحرزت مؤخرا فيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز، عن طريق مختلف التعديلات على قواعد الإجراءات والأدلة، والالتزام القوي للقضاة والمدعين العامين والموظفين في كلتا المحكمتين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كيما أشكر الرئيس موس على قيادته للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على امتداد السنوات الأربع الماضية. وأود أيضا أن أشكر المدعية العامة ديل بونتي على التزامها القوي وتصميمها ومثابرتها في أنشطتها المتعلقة بالإدعاء طوال فترة ولايتها في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأعمالها السابقة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأود علاوة على ذلك أن أتقدم بالتهاني إلى الرئيس بيرون على انتخابه.

ويسر إيطاليا أن احترام حقوق الإنسان، مع الاهتمام بصفة خاصة بالمحاكمات العادلة واتباع الإجراءات القانونية الواجبة، يمثل صميم شواغل المحكمتين في إتمام أعمالهما، لأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون شيء حاسم الأهمية لأعمال المحاكم الدولية المنشأة لمساءلة المسؤولين عن أبشع الجرائم الدولية.

ولا يخامرنا أي شك في إسهامات المحكمتين في تدوين القانون الإنساني الدولي وتطويره تدريجيا. وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أكد ذلك الإسهام مؤخرا الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وهو محكمة العدل الدولية. وقد أشارت محكمة العدل الدولية عدة مرات في حكمها الصادر في شباط/فبراير في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود)، إلى قرارات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وارتكزت في بعض استنتاجاتها على الأنشطة القضائية للمحكمة. ومن المعروف جيدا بالإضافة إلى ذلك أن القانون القضائي للمحكمتين كان أساسا لصياغة أحكام أساسية في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ويبين اعتقال السلطات البوسنية مؤخرا لواحد من أشهر الفارين من العدالة – الجنرال توليمير والقيام بالأمس في الجبل الأسود باعتقال فلاستمير جورجيفيتش أن المجتمع الدولي يهتم تماما باعتقال الأشخاص الذين يزعم بمسؤوليتهم عن الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة. ونأمل أن

يؤدي اتخاذ إجراءات مماثلة إلى اعتقال آخرين من بين الفارين الرئيسيين من العدالة - ولا سيما رادكو ملاديتش، ورادوفان كراديتش، والسيد كابوجا فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويجب ألا يغيب عن البال أن احترام الضحايا وأحبائهم يعني ضرورة ألا يفلت مرتكبو الجرائم الدولية البشعة من العقاب.

وفيما يتعلق بالجهود المقبلة للمحاكم المخصصة في استراتيجيتها للإنجاز، ترى إيطاليا أن المسائل الحاسمة الأهمية ينبغي أن تتمثل في الانتهاء من العديد من القضايا التي تنظر فيها المحاكم الآن، ومحاكمة الفارين من العدالة فور اعتقالهم. وأود في هذا الصدد أن أشيد بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا - وخاصة برئيسيهما القاضي بوكار والقاضي بيرون - لما قدمتاه من تقارير ورد فيها إطار زمني دقيق للأنشطة القضائية المتبقية لأول مرة. وتبين تقييماتهما مرة أخرى مدى تصميم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ورئيسيهما على الوفاء باستراتيجيتي الإنجاز.

وثمة جوانب أخرى للاستراتيجيتين نود أن نبرزها هنا تتمثل في الإحالات الجارية للقضايا المتوسطة والمنخفضة المستوى إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة من جانب المحكمتين، شرط أن تفي الولايات القضائية الوطنية بمتطلبات حقوق الإنسان المشار إليها في القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)؛ وإعادة تشكيل الأنشطة القضائية التي ستركز على الطعون وعلى التنقيح الممكن للأحكام؛ والقيام حسب المستطاع بتوسيع أنشطة المحكمتين للتوعية وبناء القدرات، التي ثبت أن لها أثرا كبيرا على السكان المدنيين.

وأخيرا، نود أن نشير إلى أن تركة المحكمتين تخضع لنظر دقيق في المجلس. فالكثير من المسائل الحساسة، القضائية والإدارية، على المحك. ونحن واثقون من أنه ستتخذ قرارات هامة لإعادة تأكيد الغرض الذي أنشئت المحكمتان من أجله، وهو معاقبة المسؤولين عن أبشع الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. ولن تنتهي العدالة الجنائية الدولية في تلك المناطق، وفي سائر أنحاء العالم، في عام ٢٠١٠. وأود أن أشارك الزملاء الذين سبقوني في أخذ الكلمة في التأكيد على الضرورة المطلقة لإنشاء آلية تتجاوز في اختصاصها عام ٢٠١٠.

السيد تشركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي في المستهل بأن أشكر رئيسي المحكمتين على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى التقريرين اللذين قدماهما إلى مجلس الأمن بموجب القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز المتعلقة بعملهما.

لدينا تقييم إيجابي لعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونرحب باعتماد الحكومة الرواندية للقانون الذي يلغي تطبيق حكم الإعدام في القضايا التي أحالتها إليها المحكمة. ونؤمن بأن ذلك سيمكن المحكمة في المستقبل من إحالة عدد أكبر من القضايا إلى المحاكم ذات الولاية القضائية الوطنية. وما زلنا نعتقد أن إحالة قضايا إلى محاكم وطنية تشكل سبيلا أساسيا لتيسير الامتثال للجدول الزمني الذي حدده مجلس الأمن لتنفيذ استراتيجية الإنجاز المتعلقة بعمل المحكمتين.

وفي هذه المرحلة، نلاحظ العمل النشط للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. لكننا، في الوقت ذاته، غير راضين عن توقعات رئاسة المحكمة التي تكررت في تقارير متتالية بشأن الحاجة إلى تخطيط إجراء المحاكمات الابتدائية لعام ٢٠٠٩.

ونلاحظ إلقاء القبض على المتهم زدرافكو توليمير وتسليمه إلى المحكمة. فإلقاء القبض عليه ينم عن رغبة

سلطات صربيا وجمهورية صربسكا في التعاون مع المحكمة اليوغوسلافية والوفاء بالواجبات التي أناطها بها مجلس الأمن.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الراهنة المتعلقة بالدعوى المرفوعة على راموش هاراديناي. ومسائل حماية الشهود المتعلقة بالقضية، وعلى رأسها الوفيات المزعومة للشهود الأساسيين نتيجة تعرضهم لحوادث، يجب ألا تُمحى من ذاكرة المحكمة أو الدول ووكالات الأمم المتحدة المعنية. ولا يمكننا تجاهل الحقيقة المتمثلة في أنه سيتحتم على مجلس الأمن معالجة هذه المشكلة.

وسأتوقف بشكل منفصل عند قضية المتهم السيد ديورديفيتش، الذي أُلقي عليه القبض يوم السبت في الجبل الأسود. لقد تم إلقاء القبض عليه في الجبل الأسود وليس في روسيا، التي طال فيها بحث المدعية العامة عنه في أماكن غير موجودة واتهمت المدعية العامة بإخفائه فيها. ولسوء الطالع، فإن المدعية العامة التي كانت بليغة دائما عجزت عن التعبير بأن العصمة من الخطأ لا تنطبق على المدعين العامين للمحاكم الدولية.

وفي الختام، أشدد مرة أخرى على أننا نتوقع من المحكمة أن تمتثل بشكل صارم للجدول الزمني الذي حدده مجلس الأمن لإنجاز عملها. ولن نقبل المحاولات الرامية إلى إعادة تأويل استراتيجية الإنجاز المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولا يمكن للحقيقة المتمثلة في أن المحكمة ما زالت عاجزة عن الوصول إلى العديد من المتهمين أن تشكل مبررا لتمديد أنشطتها إلى أجل غير مسمى.

السيد ملينيار (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): نحن ممتنون كثيرا للقاضي فوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي دنيس بيرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلا عن المدعيين العامين للمحكمتين، السيدة ديل بونتي والسيد جالو، على تقاريرهم التقييمية المفصلة بشأن التقدم المحرز في عملهم، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز المحددتين في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وترحب سلوفاكيا بالتقدم المحرز خلال الفترة منذ تقديم آخر تقريرين تقييميين لمجلس الأمن في أواخر عام ٢٠٠٦، فضلا عن المساعي المستمرة للمحكمتين. ونود أن نعرب مجددا عن كامل دعمنا لهما وهما يقومان بمهامهما بموجب الولاية التي أسندها إليهما مجلس الأمن.

وبالنظر إلى أننا نعتبر استراتيجيتي الإنجاز وثيقتين حاسمتين تبسطان المرحلة النهائية لعمل المحكمتين، فإننا نقدر كثيرا جميع التدابير، بما فيها تعديلات القانون الأساسي والتعديلات التنظيمية، التي قامت بها المحكمتان بغية الامتثال للجدول الزمني والمواعيد النهائية لإنجاز عملهما، مع مراعاة الانتقال من أنشطة التحقيق والتركيز على مرحلة الإجراءات المتعلقة بالمحاكمات والاستئناف. ومع اقتراب الموعد النهائي لإنجاز المحاكمات الابتدائية في نهاية عام ٢٠٠٨، فإننا نتابع عن كثب التطورات والقضايا الحالية. وفي ذلك الصدد، ننوه بأن المحكمتين تواصلان التشديد على حماية حقوق المتهمين ومحاولة تسريع الإجراءات في الوقت ذاته.

وتشيد سلوفاكيا بتعزيز تعاون المحكمتين مع السلطات الوطنية المختصة، لا سيما مع المحاكم الوطنية في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، ورواندا. ونقدر كثيرا العدد المتزايد لحالات إحالة القضايا التي اتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة. وعلى نحو خاص، نرحب بقرار المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إحالة قضية ميشيل باغاراغازا إلى السلطات الوطنية في هولندا. وينبغي لتلك التدابير أن تمكن المحكمتين من التركيز على مقاضاة ومحاكمة أكبر القادة المشتبه في مسؤوليتهم عن ارتكاب أفظع الجرائم بموجب القانون

الدولي. وتصر سلوفاكيا على امتثال المحاكمات على المستوى الوطني بصورة صارمة للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

وللأسف، ما زال بعض أهم المدانين المشار إليهم بصورة مباشرة في قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) طلقاء، إذ تمكنوا حتى الآن من الهرب من العدالة الدولية. وفي ذلك السياق، فإننا نجدد مناشدتنا القوية للدول المعنية أن تتعاون بصورة كاملة مع المحكمتين، لا سيما في تعقب وإلقاء القبض على الفارين المتبقين وتسليمهم إلى المحكمتين. وما لم نقدم أولئك المتهمين إلى العدالة، لا يمكن إنجاز عمل المحكمتين بشكل كامل وستتضرر الرسالة التي نريد توجيهها إلى المجتمع الدولي. وينبغي ألا يفلت من العقاب أي من مقترفي أفظع الجرائم بموجب القانون الدولي.

ونشيد أيضا بالتعاون الفعال للدول في حماية الشهود والضحايا وإنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمتين. ونرى أن إبرام الصكوك القانونية المتعلقة بالموضوع لتحقيق ذلك الهدف أمر أساسي للتنفيذ الكامل لاستراتيجيتي الإنجاز.

وتمديد العمل بأنشطة الاتصال الحالية، خاصة في ما بين أعضاء المجتمعات المحلية المتضررة بالجرائم التي تحاكم المحكمتان مرتكبيها، وترك إرث واضح من الاجتهاد القضائي الدولي، من بين العناصر الأساسية لنظام العدالة الجنائية الدولية على نطاق أوسع. ويبدو أن المسائل التكميلية للمحكمتين تشكل أكثر المسائل أهمية في الأشهر القادمة. وندعو جميع الدول المعنية إلى إيلاء الاهتمام على النحو الواجب لتلك المشكلة. وقد تشجعنا جدا، بطبيعة الحال، بعمليتي إلقاء القبض الأخيرتين على زدرافكو توليمير وفلاستيمير ديورديفيتش، ونشيد بتعاون السلطات الوطنية المعنية مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونأمل أن يؤدي الشكل ذاته من التعاون عما قريب إلى إلقاء القبض قريبا على الفارَّيْن المتبقيين، لا سيما الفارَّيْنِ الشهيرين رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش.

ووعيا من سلوفاكيا بالمشاكل والعراقيل الخطيرة التي يتعين على المحكمتين معالجتها، فإنها ترحب بالتزام المحكمتين المتواصل ببذل كل ما بوسعهما من جهد، بما في ذلك من خلال استكشاف إمكانية اتخاذ تدابير جديدة، بغية الاضطلاع الكامل بولايتيهما والامتثال للمواعيد المحددة لاستراتيجيتي الإنجاز، وتدعم ذلك دعما راسخا.

وعلاوة على ذلك، في ما يتعلق بقضية فيليسيان كابوغا، كما أبلغنا بذلك السيد جالو للتو، فإننا نشجع جميع الدول على التعاون الوثيق مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حيث سمعنا أنه ينشط ويتحرك في أنحاء المنطقة، الأمر الذي لا يمكن السماح به. وينبغي مضاعفة جميع الجهود الحالية لضمان إلقاء القبض عليه دون إبطاء.

وينبغي لمجلس الأمن الإبقاء على دعمه القوي لعمل المحكمتين واهتمامه بهما، بما في ذلك استراتيجياتهما للإنجاز. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نكون على استعداد، عند الاقتضاء، لاتخاذ مزيد من التدابير الضرورية للنجاح في إنجاز عمل المحكمتين خدمة للقانون والعدالة الدوليين.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكرنا الخاص للقاضي إريك موسى على ما قام به من عمل كرئيس سابق للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وللسيدة كارلا دل بونتي التي قدمت اليوم آخر إحاطة إعلامية لها إلى مجلس الأمن في منصبها الحالي. وتعرب سلوفاكيا عن تقديرها الرفيع لما أبدته السيدة دل بونتي من نشاط وما بذلته من جهود لأجل المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة ومكافحة الإفلات من العقاب. ونعرب عن تقديرنا لما أظهرته من مقدرة قيادية على مدى الأعوام الثمانية الماضية

ونرجو لها كل نجاح في حياتها المهنية والشخصية في المستقبل.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): تود المملكة المتحدة أن تضم صوتها إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر لرئيسي المحكمتين والمدعيين العامين بهما: الرئيس بوكار والرئيس بايرون، والمدعية العامة دل بونتي والمدعي العام جالو.

وبما أن المدعية العامة دل بونتي تحضر في مجلس الأمن لآخر مرة، نود أن نعرب عن تقديرنا لإسهامها الهائل في أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومن ثم في ترسيخ الأمن والاستقرار بمنطقة البلقان. وقد أبقى تفانيها وجهودها التي لا تعرف الكلل تلك المحكمة في صدارة الحرب الدولية على الإفلات من العقاب وساعدا على جلب الإحساس بالعدالة للكثيرين من ضحايا الجرائم الرهيبة المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة. ويشكل عملها إسهاما كبيرا في قضية المصالحة في البلقان. ومن المناسب أن تكون إحالة ديورديفيتش التحية التي توجه إليها عشية آخر حضور لها أمام المجلس التقدير. ونرجو لها كل التوفيق في المستقبل، كما نعرب عن تقديرنا لعمل فريقها وتفانيه.

علاوة على ذلك، أود أن أعرب عن ترحيبي بالقاضي بايرون في أول مرة يخاطب فيها المجلس وأن أرجو له التوفيق في دوره الجديد كرئيس للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما أود كغيري من المتكلمين أن أعرب عن تقديري للعمل الممتاز الذي قام به سلفه القاضي إريك موسى على مدى السنوات الأربع الماضية.

وأود أولا أن أتكلم عن المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة. من دواعي سرورنا أن ننوه بالتقدم الكبير الذي أحرزته المحكمة في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. لقد استحدثت عددا من تدابير تحقيق الكفاءة، منها إدارة المحاكمات التي يتعدد فيها المتهمون وزيادة استخدام القواعد الإجرائية لاختصار وقت المحكمة وزيادة الاستفادة بقاعة المحكمة إلى أقصى حد. ونعترف بأنه ما زال يوجد شيء من الخلل في الجدول الزمني، ولكننا نحث المحكمة على الالتزام قدر الإمكان بموعدها التقريبي المستهدف في عام ٢٠١٠.

ولا يعني الإنجاز بطبيعة الحال أن تغلق هذه المحكمة أبوابها. فالعمل قد بدأ بالفعل في تحليل ضرورة الآليات المتبقية، ونشكر المحكمتين على مشروع الورقة التي أعدتاها. ونواصل التأكيد، في هذا الصدد، على أن كاراجيتش وملاديتش يجب القبض عليهما وإحالتهما إلى المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة في أقرب فرصة. وكما فعلنا في مناسبات كثيرة، ندعو جميع الأطراف، بما فيها حكومتا صربيا والجبل الأسود والسلطات في جمهورية صربسكا، إلى التعاون الكامل مع المحكمة.

ونعرب عن ترحيبنا بالحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في شباط/فبراير. ونرفض محاولات البعض لاعتبار كل من في جمهورية صربسكا والبوسنة مذنبين بارتكاب جرائم حرب؛ ولكننا في الوقت ذاته نوجه اهتمام المجلس إلى الجزء الذي رأت فيه المحكمة من حكمها أن على صربيا التزاما بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية بإحالة كاراجيتش وملاديتش إلى المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة. ونذكّر بأن سريبرينيتسا كانت أسوأ مذبحة في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مذبحة راح ضحيتها أكثر من ٧ ٠٠٠ من الرجال والصبية المسلمين. ونشير إلى أن الذكرى الثانية عشرة لسريبرينيتسا وشيكة الحلول، في تموز/يوليه. ولا ينبغي أن ندع عاما آخر يمر بدون القبض على أبرز المتهمين كاراجيتش وملاديتش. وهذا يتمشى مع قراري مجلس الأمن الصادرين منذ وقت ليس بالبعيد ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و١٥٣٤ (٢٠٠٤) بأن يحاكما أمام المحكمة

الجنائيــة ليوغوســلافيا الــسابقة. وأود أن أعــرب في المجلــس بوضوح عن تأييدنا لذلك.

وكما أشارت السيدة دل بونتي، فقد طرأت بعض تطورات إيجابية، ونحن نرحب بها. ونهنئ سلطات صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربسكا على إحالة زدرافكو توليمير إلى المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، وكذلك على إحالة فلاستيمير ديوردييفيتش إليها في عطلة الأسبوع المنقضي. ومن الواضح أن الهاربين ممن صدرت بحقهم لوائح اتهام يمكن أن يظهروا في أبعد الأماكن احتمالا، كما رأينا في اعتقال أنتي غوتوفينا منذ عدة سنوات، ونثني على السلطات الكرواتية للدور الذي قامت به في هذا الصدد.

وقد نوهت السيدة دل بونتي بالنهج الأكثر إيجابية الذي تنتهجه صربيا تجاه المحكمة. ونثني بصفة خاصة على دور مجلس الأمن الوطني برئاسة الرئيس تاديتش. وقد مكّن هذا النهج الجديد الاتحاد الأوروبي من استئناف اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع صربيا، وكان ذلك أحد بنود جدول الأعمال في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي اليوم. ونرحب بهذا التقدم، ولكني أود أن أوضح أيضا أن سرعة المفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والنتائج التي تتوصل إليها تتوقف بصفة خاصة على التعاون الكامل مع المحكمة. وسوف يستعرض المجلس والمفوضية الأوروبية معا أداء صربيا في تلك المجالات قبل أن يتخذ المجلس أي قرار بالتوقيع على الاتفاق.

وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن من المخيب للآمال أن يحاول بعض القادة الصرب التظاهر بأن كلا من استئناف اتفاق الاستقرار وعرض منظمة حلف شمال الأطلسي انضمام صربيا لعضوية الشراكة من أجل السلام معناهما أن المجتمع الدولي قد بات على نحو ما أقل اهتماما بتقديم المتهمين الفارين إلى العدالة. وأود أن أوضح أن هذا بالتأكيد ليس صحيحا.

وأود الآن أن أنتقل إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونثني كذلك على هذه المحكمة لجهودها المبذولة من أجل التقيد بالموعد التقريبي المستهدف في عام ٢٠١٠ لاستراتيجية الإنجاز. ومرة ثانية نشدد على أنه لا يمكن للمتهمين الفارين الباقين أن يجعلوا العدالة الدولية تسأم من انتظارهم. وندعو بصفة خاصة إلى قيام كينيا باعتقال فيليسيان كابوغا وإحالته.

ولا تزال إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية تشكل عنصرا هاما في استراتيجية الإنجاز. وأثني مع غيري من المتكلمين على هولندا لقبولها إحدى هذه القضايا، وننوه بتقديم المدعي العام من فوره طلبا بإحالة أول قضية إلى الاختصاص القضائي المحلي لرواندا. كما ننوه بالتطور الطيب المتمثل في إصدار رواندا تشريعات لاستبعاد تطبيق عقوبة الإعدام من القضايا التي تحال إليها من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو من دول أخرى. وإن أمكن للمدعي العام جالو تقديم مزيد من المعلومات عن هذا التشريع الجديد، فسيسعدنا بالتأكيد أن نستمع إلى المزيد عنه.

وسيكون من المهم في الأشهر القادمة أن يحرز مجلس الأمن تقدما بالنسبة للترتيبات المتبقية للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية لرواندا، وأن يدمج في تلك العملية أيضا ما تبقى من مسائل للمحكمة الخاصة لسيراليون. ومشروع الورقة المقدمة من محكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا يمثل أساسا طيبا للغاية لإجراء المناقشات في هذا الصدد. ونتطلع إلى اجتماع الغد الذي يعقده الفريق العامل المعني بالمحكمتين، الذي سيستمر النظر في تلك المسائل في إطاره.

السيد تشافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشكر رئيسي المحكمتين، القاضي بوكار رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي بايرون رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمدعيين العامين، السيدة دل بونتي والسيد جالو، على البيانات التي قدموها صباح اليوم. ونثني على الجهود التي يبذلونها وعلى التقدم المحرز في كلا المحكمتين خلال الفترة التي شملتها إحاطاتهم.

وقد بينت لنا الإحاطات الإعلامية للرئيسين والمدعيين العامين النتائج التي أمكن تحقيقها بسبب التزام أجهزة المحكمتين بتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز على النحو الواجب كوسيلة للاضطلاع بولايتيهما: وهي إصدار الأحكام على مرتكبي الجرائم الشنعاء في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. وبالرغم من اعترافنا بالصعوبات التي تواجهها المحكمتان، نرى من المشجع أن كلتيهما تبذلان قصارى وسعهما للوفاء بالمواعيد النهائية المحددة في سياق من المراعاة الكاملة للأصول القانونية.

وتقتضي جهود المحكمتين بالضرورة تعاونا كاملا من جانب الدول في التغلب على الإفلات من العقاب وضمان الإنصاف للضحايا. ولهذا السبب من دواعي القلق أن يظل رادوفان كاراجيتش وراتكو ملاديتش وفيليسيان كابوغا، ضمن آخرين من القادة الهامين المتهمين بارتكاب جرائم جسيمة، هاربين حتى الآن. ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي بأن يصبح مرور الوقت وحلول المواعيد النهائية سبيلا للمحافظة على الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، من الضروري بشكل عاجل أن تفي جميع الدول بالتزاماتها الدولية في احتجاز المتهمين وإحالتهم.

وفي ذلك السياق، فإن توقيف زدرافكو توليمير وفلاستمير جورجيفيتش مؤخرا وقيام صربيا بتسليم عدد كبير من الوثائق التي طلبها مكتب المدعي العام، تعد إشارتان مشجعتان إلى حد كبير. ونأمل أن يتعزز هذا التعاون ويؤدي إلى توقيف فارين آخرين. وبالمثل، نحن نشجع كرواتيا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الدول التي قد يكون هؤلاء الفارون من العدالة مختبئين على أراضيها، وكذلك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في مجال حماية الشهود، على تعزيز تعاونها مع المدعيين العامين.

إن إحالة القضايا التي تشمل متهمين ذوي مراتب وسطى ودنيا إلى أجهزة قضائية وطنية مختصة هي جزء من استراتيجية الإنجاز. ونحن نقدر الجهود التي بذلتها المحكمتان كلتاهما في هذا المجال، ولا سيما بناء قدرات أجهزة القضاء الوطنية.

ويكتسي النجاح في هذا المجال أهمية خاصة نظرا لأن أثر هذا النجاح لا ينتهي عندما يحاكم المتهم على المستوى الوطني. بل ستكون هناك تأثيرات طويلة الأمد فيما يتعلق بسيادة القانون وتحسين إقامة العدالة في البلدان المعنية. ولذا نحن نؤيد النداءات الداعية إلى توفير المساعدات الدولية اللازمة لتلك الدول. وبالمثل، نؤكد على ضرورة أن تعمل الأجهزة القضائية الوطنية بشكل محايد وبأقصى سرعة ممكنة في إجراءات محاكمة القضايا المحالة إليها.

وفيما يتعلق بالتعاون القضائي بين دول البلقان، نؤيد جهود المدعية العامة دل بونتي للتصدي لما سمي بظاهرة ''فراغ الإفلات من العقاب''. وهذا الفراغ قائم بسبب عدم إمكانية حل بعض الجوانب المتعلقة بعدم تسليم الرعايا وبإحالة القضايا فيما بين الدول. ونود التأكيد على أنه في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فإنه لا يمكن ترك هذه المسائل بدون إيجاد حلول لها، ولذا نحث مكتب المدعية العامة على مواصلة العمل مع الدول ذات العلاقة بغية التغلب على تلك الصعوبات.

أما بشأن تركة المحكمتين في نهاية عملهما وإنشاء آلية لما تبقى منه، فإننا نود أن نتقدم إليهما بالشكر على مساهماتهما القيمة.

ويجب أن ينظر مجلس الأمن في هذه المسائل في إطار عملية عريضة وشاملة تشارك فيها الدول المعنية مباشرة والمحاكم المشابهة والمجتمع المدني. ونعتقد أنه ينبغي اتخاذ القرارات الملائمة قبل حلول المواعيد النهائية لاستكمال عمل المحكمتين.

ويكرر وفد بلدي تأكيد تأييده لعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما نعرب عن استعدادنا للتعاون من أجل إنجاز ولايتيهما بالكامل وتوجيه رسالة واضحة ضد الإفلات من العقاب.

وأخيرا، بما أن هذا هو التقرير الأخير الذي تقدمه السيدة دل بونتي بصفتها مدعية عامة إلى مجلس الأمن، اسمحوا لي بأن أنقل لها امتنان حكومة بلدي للخدمات الهامة التي قدمتها لقضية العدالة. وبالمثل، أود أن أشكر القاضي إريك موسي على عمله الذي لا يكل بوصفه رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أحذو حذو المتكلمين السابقين في الترحيب برئيسي المحكمتين والمدعيين العامين في مجلس الأمن، وأن أشكرهم على تقاريرهم وإحاطاتهم الإعلامية المتميزة بنفاذ البصيرة.

تؤيد إندونيسيا المساهمات الفعالة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تقديم المسؤولين عن الجرائم ضد البشرية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا إلى العدالة.

إن العدالة بوصفها ركيزة السلام لن تؤدي إلى السلام المستدام إلا عندما يتم السعي إليها جنبا إلى جنب مع جهود المصالحة الوطنية. ولذا فإن إندونيسيا تؤمن بأن المحكمتين يمكنهما أن تسهما أيضا في عملية المصالحة الوطنية في البلدان المعنية وفي كفاح تلك البلدان في تجاوز الماضي والمضي نحو المستقبل.

ونحن نشعر بالارتياح إزاء حقيقة أن المحكمتين تعملان جاهدتين من أجل تنفيذهما لاستراتيجيتي الإنجاز. فاستراتيجيتا الإنجاز تفيدان في تبسيط عمل المحكمتين في المرحلة النهائية.

وإننا نشيد بتعاون بلدان يوغوسلافيا السابقة ورواندا مع عمل المحكمتين وفي مجال استراتيجيتي الإنجاز لكل منهما.

وثمة خطوة هامة في سياق استراتيجيتي الإنجاز، ألا وهي إحالة القضايا من المحكمتين إلى المحاكم الوطنية. ويسلم وفد بلدي بمزايا وتحديات هذه الخطوة. وستؤدي إحالة القضايا إلى تخفيف تراكم عبء أعمال المحكمتين، وستسمح لكل منهما باستكمال ولايتها في الوقت المناسب. كما أن ذلك سيخفف من الأعباء المالية العامة لعمل المحكمتين.

ولكن إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية لن تكون فعالة إن لم تكن تلك المحاكم مجهزة ومقتدرة بما فيه الكفاية. وفي ظل تلك الظروف، فإن ذلك لن يخدم قضية العدالة وستضعف المرتكزات التي يستند إليها السلام.

وفي ذلك الصدد، يولي وفد بلدي أهمية خاصة لبرامج بناء القدرات للمحاكم الوطنية. ويكتسي دعم ومساعدة المجتمع الدولي في هذا المجال أهمية أساسية. ويجب أن يكون لدى الحكومات الوطنية التزام راسخ لا لبس فيه بالعدالة من أجل أن تعمل بفعالية. وينبغي أن تتلقى الدعم من الحكومة والشعب الذي تخدمه لكي تعمل بشكل موثوق. وفي رأينا أن افتقار المحاكم الوطنية إلى الالتزام أو الدعم سيضع مسألة كفاءتها ومصداقيتها موضع شك.

إن المعايير القانونية واحترام نظم العدالة الوطنية يجب أن تُحترم على قدم المساواة. وبالتالي، عندما تستلم المحاكم الوطنية القضايا من المحكمتين في النهاية، فإنه ينبغي لها أن تراعي المعايير المناسبة. ويجب أن يكون لدى أجهزة القضاء الوطنية أيضا استعداد غير متنازع عليه وقدرة على تقديم المسؤولين من رعاياها، أيا كانوا، إلى المحاكمة عن الجرائم ضد الإنسانية. وعندما يرفض جهاز قضائي تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة أو لا يملك الكفاءة للقيام بذلك، ستظل هناك حاجة ماسة إلى محاكم دولية.

ولا يمكن إقامة العدل بشكل كامل طالما بقي مرتكبو الجرائم طلقاء. ويجب أن يقدمهم النظام إلى العدالة أينما كانوا وحيثما تم توقيفهم. ولذا فإن وفد بلدي يؤكد على الأهمية البالغة لتعزيز التعاون فيما بين الدول في خدمة العدالة.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام في يوغوسلافيا السابقة أو رواندا بدون عدالة ومصالحة. ويمكن للمحكمتين من خلال أحكامهما وقراراهما أن تؤديا دورا رئيسيا، ليس في خدمة العدالة والتصدي للإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة في تلك البلدان فحسب، بل أيضا في تطوير القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي.

ويود وفد بلدي، كنقطة أخيرة، أن يؤكد على أهمية التعاون الوثيق بين المحكمتين والبلدان المعنية وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة على جميع مستويات إقامة العدالة.

السيد القحطاني (قطر): السيد الرئيس، أشكركم في البداية على عقد هذا الاجتماع والشكر موصول لكل من القاضي بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي بيرون رئيس المحكمة الجنائية لرواندا. والسيدة بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، والسيد حسن جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية لرواندا، على هذه الإحاطات الإعلامية المميزة والشاملة وعلى تقييمهم للتقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين.

تستمر المحكمتان في العمل على تحسين استراتيجيتي الإنجاز اللتين دعا مجلس الأمن المحكمتين إلى تنفيذهما بموجب قراريه ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، واتخاذ إجراءات على عدة صعد لتنفيذ الاستراتيجيتين وإكمال معظم محاكماتهما بنهاية عام ٢٠٠٨. وإننا إذ نسلم بضرورة إنهاء عمل المحكمتين ضمن الأطر الزمنية المحددة، فإننا نؤكد وبقوة في الوقت نفسه على ضرورة التوازن بين التقيد بالأطر الزمنية وبين تنفيذ ولاية المحكمتين تنفيذا كاملا وبصورة فعالة ومرضية، مع مراعاة كاملة لحقوق المتهمين في الحصول على محاكمات عادلة.

إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا يعد مثالا على عزم المجتمع الدولي والتزام الأمم المتحدة بإقامة العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب من خلال تقديم المسؤولين عن أبشع الجرائم المرتكبة ضد البشرية إلى المحاكمة. ولكن ذلك العزم والالتزام يجب أن يوازيهما التزام مستمر من مجلس الأمن والدول بالعمل على توقيف المتهمين الرئيسيين الذين ما زالوا طلقاء وتسليمهم إلى العدالة لأنه لا يمكن تحقيق العدالة ما دام هؤلاء المتهمون الرئيسيون طلقاء على مرأى ومسمع المجتمع الدولي وفي هذا الصدد، ندعو الحكومات والدول المعنية إلى الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها تجاه المجتمع الدولي وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه التحديد اعتقال المطلوبين للمحكمتين الذين ما زالوا طلقاء وتسليمهم إلى العدالة، وعلى رأسهم ملاديش وكراديتش وكيبوغا، بالإضافة إلى مواصلة الالتزام بتقديم التعاون الكامل من أجل الوصول إلى السجلات

والشهود. وندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى المراقبة الصارمة في تنفيذ هذه القرارات.

ومن الضروري الآن، في أواخر سنوات عمر المحكمتين، التركيز على الإرث الذي ستتركانه إذ أنهما ستتركان إرثا هاما من الفقه القانوني الدولي يمكن أن تسترشد به المحاكم الأخرى. وندعو المحكمتين إلى أن تواصلا جهودهما حتى إكمال عملهما لأن ضحايا هذه الجرائم البشعة يعولون ويعلقون عليهما آمالا كبيرة لإقامة العدالة والسلام، ولأن عمل المحكمتين يعد إسهاما في تحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية في تلك المناطق. إلا أنه مرة أخرى لن تنجز المحكمتين عملهما إلا بعد محاكمة المتهمين الرئيسيين الأمر الذي يتطلب تعاونا كاملا في الدول المعنية في تسليمهم حتى يعم الأمن والاستقرار في تلك المناطق.

لدي أسئلة كثيرة ولكن هذه المرة سأتقيد بطرح مجرد أربعة أسئلة على رئيسي المحكمتين وعلى المدعين العامين. أولا، وهو سؤال مشترك.

استمعنا إلى رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابق السيد بوكار يطلب إلى المجلس أن يوجه رسالة إلى المتهمين وليس إلى الدول الأعضاء، بينما رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لم يطلب إلى المجلس اتخاذ إجراء معين بخصوص المتهمين الفارين. والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هو المطلوب بكل صراحة وبكل وضوح من هذا المجلس لدعم عمل المحكمة. إذا كانت الإجابة على هذا السؤال أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات معينة ضد الدول غير المتعاونة مع المحكمة، فعلى المجلس أن يتعامل مع هذه المسألة، بكل صراحة وبكل صرامة حتى لا يفلت أحد من العقاب.

سؤال آخر مشترك أيضا للمحكمتين يتعلق بعدم تسليم المتهمين الرئيسيين في فترة زمنية محددة. هنا أشير إلى المثال الذي طرحه المدعي العام لمحكمة رواندا السيد حسن جالو عندما قال إنه لا بد من تسليم المتهمين الرئيسيين بالإضافة إلى كابوغا وتقديمهم إلى العدالة قبل نهاية عام ٢٠٠٧. وفي حالة عدم تسليم هؤلاء الأشخاص قبل نهاية عام ٢٠٠٧، فسوف يعرض ذلك عمل المحكمة للخطر. واستمعنا قبل قليل من بعض الدول الأعضاء في المجلس تقول إنها لن تكون على استعداد لتمديد عمل المحكمة بعد انتهاء فترة ولايتها. والسؤال هو: إذا انتهت ولاية المحكمة في عام ٢٠٠٧ أو ٢٠٠٩ أو ٢٠١٠ وما زال هؤلاء المتهمون طلقاء، هل هناك استراتيجية واضحة للتغلب على هذه المعضلة الرئيسية التي قد يكون لا مفر منها؟ لا نعتقد أن العلاج هو الإحالة إلى القضاء الوطني. قد يكون القضاء الوطني غير مستعد وغير مؤهل للنظر في هذه القضايا الرئيسية. هل هناك استراتيجية واضحة لدى المحكمتين؟

السؤال الثالث وقد يكون موجها إلى المدعية العامة لمحكمة يوغوسلافيا السابقة. أشرتم في الصفحة الثانية في بيانكم أنه تمت إحالة بعض القضايا إلى بعض هذه الدول وتعتقدون أن هناك تدخلا من حكومات هذه الدول في العملية القضائية في القضايا التي قمتم بإحالتها إلى القضاء الوطني في بعض هذه الدول. السؤال: إذا كان هناك فعلا تدخل حقيقي من هذه الدول، فهذه مسألة خطيرة ويجب التعامل معها ليس من المجلس فحسب، بل في مكتب المدعي العام للمحكمة. وسبق أن حذرنا من ذلك ولكن عندما تنبأت بأن شيئا من هذا قد يحصل، لماذا تمت إحالة هذه القضايا إلى القضاء الوطني مع أنكم كنتم تتوقعون بأنه سيكون هناك تدخل من هذه الحكومات؟

السؤال الأخير موجه أيضا إلى المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة. تعلمون أن مجلس الأمن يتعاطى مع الواقع في كوسوفو وهناك خطة للتسوية تشمل ترتيبات قضائية. السؤال: ما هو الأثر المترتب لعملية التسوية في كوسوفو على عمل المحكمة والهيئات القضائية؟

السيد لي جونهوا (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، أود أن أعرب عن الشكر للرئيس فاوستو بوكار، والمدعية العامة كارلا دل بونتي، والرئيس دينيس بايرون والمدعي العام حسن بوبكر جالو، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. لقد أحاطت الصين علما على النحو الأوفى بالتقدم المستمر في أعمال المحكمتين كلتيهما، ونحن نرحب بهذا التقدم. وإننا نشعر بالثقة ولدينا توقعات حيال تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين تنفيذا تاما.

قبل ستة أشهر، أشار وفدي (في هذا المجلس) إلى أن نجاح تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية. أولا، تحتاج المحكمتان كلتاهما إلى تحسين كفاءتهما فيما يتصل بإجراءات المحاكمات. وثانيا، يتعين أن تؤدي بلدان المنطقتين أدوارها في هذه الإجراءات. وثالثا، يتعين أن تتعاون بلدان المنطقتين مع المحكمتين كلتيهما.

لقد ورد في التقريرين الأخيرين للمحكمتين عدد من التدابير الفعالة إلى حد كبير من أجل تحسين كفاءة إجراءاتهما. وينبغي أن ينوه مجلس الأمن بتلك التدابير على النحو الأوفى.

وفيما يتصل بإحالة القضايا المتهم فيها أشخاص من الرتب المتوسطة والدنيا إلى هيئات قضائية وطنية مختصة، نعبر عن بالغ سرورنا لأن المحكمتين كلتيهما ارتأتا أن هذا الأمر يشكل جزءا هاما من عملية تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز لكلتيهما. وبما أن لهذه المسألة صلة وثيقة ببناء قدرات الهيئات القضائية لدى بلدان المنطقتين، ما زال يتعين عمل الشيء الكثير. وينبغي أن تتمتع هذه البلدان بقدر أكبر من الثقة وأن يتاح لها المزيد من الفرص. والدول التي تملك القدرة على أن توفر مزيدا من الدعم المالي والتقني ينبغي لها أن تفعل ذلك لتهيئة البلدان المعنية بالكامل للنقل التدريجي للقضايا إلى القضاء الوطني وفي وقت مبكر. ويبدو أن المحكمتين واجهتا صعوبات فيما يتعلق بالتعاون. ولذلك، فإننا ندعو البلدان التي بإمكانها أن تتعاون مع المحكمتين إلى أن تفعل ذلك، كما ندعو بلدان المنطقة إلى أن تواصل تعزيز تعاونها مع المحكمتين.

والصين تلاحظ إشارة التقارير إلى مسألة إرث المحكمتين. ونحن نرحب بالنظر والتطبيق المبكرين لمختلف آليات المتابعة لاستراتيجية الإنجاز. وفي الوقت نفسه، ترى الصين أنه ينبغي معالجة المسائل العالقة من خلال آلية تقوم على أساس التقيد بالمبادئ والجدول الزمني لاستراتيجية الإنجاز، كما أقرها مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بعملية تنفيذ استراتيجيات الإنجاز، فإن ظهور الصعوبات والتعقيدات أمر متوقع الحدوث. ومع ذلك، نعتقد أنه بالتعاون المعزز وحسن النية يمكن التغلب على تلك المسائل بصورة مرضية.

السيد ماكونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يتقدم بالشكر للقاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على بيانيهما إلى المجلس بشأن الإجراءات التي تتخذها كل من المحكمتين لتحقيق استراتيجية الإنجاز.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للمدعية العامة السيدة كارلا دل بونتي على عملها الرائع وإسهامها في العدالة الجنائية الدولية. ونود أيضا أن نشكر السيد حسن بوبكر جالو على البيان الذي أدلى به أمام المجلس اليوم.

ووفدي يثني على المحكمتين للخطوات التي تتخذانها لضمان تحقيق استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل منهما. ونرحب بصورة خاصة بالإجراءات المتخذة لزيادة كفاءة

المحكمتين في إعداد محاكماتهما من خلال عقد عدد كبير منها بالترادف، وإدخال التعديلات على النظم الداخلية لغرض تسريع المحاكمات وتحقيق الاستفادة الأمثل من القضاة المخصصين أيضا.

واستراتيجية الإنجاز مقيدة بجدول زمني. لذلك، وعلى الرغم من الخطوات التي تتخذها المحكمتان لزيادة فعاليتهما، فإن العنصر الرئيسي لتحقيق استراتيجية الإنجاز يتمثل في إحالة القضايا إلى القضاء الوطني. وفي الوقت الراهن، تقضي تلك الاستراتيجية بإحالة قضايا الأفراد من الفئتين المتوسطة والدنيا إلى النظم القضائية الوطنية. ومع مرور الوقت وعدم التمكن من إنفاذ الاعتقال، قد نضطر مستقبلا إلى النظر في إحالة قضايا مستويات أخرى إلى النظم القضائية الوطنية. ولذلك، فإننا نثني على مختلف البلدان التي قبلت أن تحال إليها قضايا من المحكمتين. ويهمنا بصورة خاصة أن نرى بلدان الحالة، حيث ارتكبت الجرائم، وقد اضطلعت بنفسها بمسؤولية قبول مزيد من الإحالات من المحكمتين. وعليه، فإننا نرحب بأية جهود لتقديم المساعدة التقنية لبلدان الحالة بغية إصلاح نظمها القضائية بغية تمكينها من استيعاب الحالات التي تحيلها المحكمتان إليها. ونحن نؤمن بقوة بأن إصلاح القطاع القضائي عنصر هام في إعادة البناء بعد الصراع.

وفي كلتا المحكمتين، هناك متهمون ما زالوا فارين وبعضهم متهمون رفيعو المستوى بشكل خاص، أو يُشتبه بأنهم ارتكبوا جرائم ينبغي تناولها على المستوى الدولي. فمثلا، في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، هناك الفار من وجه العدالة فليسيان كابوغا، وفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، هناك رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش. ومن الأهمية بمكان أن يتم تقديم هؤلاء الفارين إلى العدالة في نهاية المطاف، ونحن ندعو إلى التعاون الكامل مع المحكمتين من أجل توقيف أولئك الأشخاص وتسليمهم إلى القضاء.

ونلاحظ مع الارتياح ما تم مؤخرا من اعتقال اثنين من الفارين رفيعي المستوى، هما الجنرال زدرافكو توليمير وفلاستيمير دورديفتش. ويرحب وفدي بالتعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبلدان المنطقة، وهو ما أدى إلى اعتقال هذين الفارين في نهاية المطاف.

أخيرا، إن عمل المحكمتين باتجاه الانتهاء من عملهما يثير مسائل متعلقة بإرثهما والحفاظ على إنجازاتهما بصورة دائمة. لقد أنشئت المحكمتان من خلال مجلس الأمن اتساقا مع مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، وعليه، فإننا إذ ننظر في إرثهما وإنجازاتهما، ينبغي لنا أن تقيسهما بمدى إسهامهما في صون السلم والأمن الدوليين.

واليوم، إذ تمضي رواندا على الطريق نحو التنمية، وبلدان يوغوسلافيا السابقة تعيش في سلام نسبي مع بعضها البعض، يمكن القول إن المحكمتين قد أسهمتا إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين. بيد أنه ستكون هناك حاجة إلى تعزيز إنجازات المحكمتين وكفالة الحفاظ على إرثهما. وتتضمن الأعمال المطلوبة ضمان ألا يؤدي مضي الوقت إلى إفلات أي من الفارين من وجه العدالة من العقاب. ومن الأهمية بمكان أيضا الحفاظ على محفوظات المحكمتين وتخزينها في مكان يمكن أن تصل إليه الأجيال القادمة وأن تستخلص الدروس من أعمال المحكمتين على حد سواء – ويتمثل ذلك الدرس في أنه لن يكون هناك إفلات من العقاب على جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد البشرية وجرائم الحرب.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كيما أطرح سؤالا على القاضي بايرون: ما هو مصير الأشخاص الذين يبرؤون ومن يفرج عنهم بعد قضاء الأحكام الصادرة بحقهم؟ لقد كان لدينا انطباع بأن من حق أولئك الأشخاص أن يعودوا إلى

بلـدانهم، ولم نحـصل علـى أي مؤشـرات علـى أن بلـدانهم ستكون على استعداد لاستقبالهم. ولهذا، قد يكون من المثير للاهتمام معرفة أساس النظر إلى ما يتجاوز بلدان المنشأ لأولئك الأشخاص.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان موجز. وبالنظر إلى أن إدارة الوقت من الشواغل المشروعة للرئيس، سألخص بضع نقاط. وسيتم تعميم نص بياني المكتوب.

أود بداية أن أشيد بالسيدة كارلا دل بونتي التي توشك ولايتها على الانتهاء قريبا، للطريقة الرائعة والمتميزة التي أنجزت بها مهمتها. ولولا ما أبدته من عزم، ما كان يمكن للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تحقق ذلك السجل البارز الذي حققته حتى الآن.

ثانيا، أود أن أشير إلى أنه بالنسبة لبلجيكا، لا يمكن اعتبار أن المحكمتين خدمتا قضية العدالة على نحو كاف ما دام هناك متهمون فارون من العدالة ولم يلق القبض عليهم ولم يقدموا إلى المحاكمة حتى الآن. ويكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بالمتهمين بارتكاب أبشع أنواع الجرائم – وهم رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، وفليسبان كابوغا. ونطلب إلى جميع الدول المعنية أن تتعاون تعاونا تاما مع المحكمة وفقا لالتزامها، بغية اعتقال هؤلاء الأفراد.

وترحب بلجيكا بالمعلومات التي قدمتها السيدة دل بونتي عن تحسين التعاون مع صربيا واعتقال السيد توليمير والسيد جورجيفيتش. وينبغي الترحيب بتلك الأحداث، بيد أن الهدف النهائي لا يزال يتمثل في إلقاء القبض على جميع الهاربين وتقديمهم إلى العدالة.

ثالثا، يتضح لبلجيكا أن التواريخ المحددة لإنهاء الأعمال، مثلما ينص عليه القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، هي تقريبية وليست نهائية. والمهم أن تتمكن المحكمتان من تقديم أي متهم من المتهمين الرفيعي المستوى إلى المحاكمة أي من أولئك الذين ما زالوا طلقاء. وإلا فإن العدالة لن تكون قد أعملت، أو قد تكون أعملت بشكل غير مكتمل. وقد يشعر بعض الضحايا بالظلم، وستصبح سمعة المحكمتين ملطخة. وإذا تم إلقاء القبض على الفارين قبل هذه التواريخ، فلا يسعنا استبعاد إمكانية تعديل التواريخ كي يجري تقديمهم إلى المحاكمة لدى المحكمتين اللتين أنشئتا تحديدا لهذا الغرض.

وهذا يقودني إلى ن نقطتي الأخيرة: مسألة ما يسمى بالمهام المتبقية للمحكمتين. وإحدى أهم هذه المهام تتعلق بمحاكمة الفارين الذين ذكرت أسماءهم للتو والذين قد يُلقى القبض عليهم بعد التاريخ المحدد لنهاية عمل المحكمة أو قبيل ذلك التاريخ. وثمة مسائل أخرى متبقية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأرشيف، والشؤون الإدارية، والموارد البشرية، والأعمال القضائية البحتة، من قبيل الإشراف على المحاكمات التي أحيلت على المحاكم الوطنية، وتنفيذ مدة الأحكام، وبرامج حماية الشهود وما إلى ذلك. والمسؤولون في المحكمتين بدأوا فعلا بالنظر في هذه المسائل، وعلى المجلس الآن أن يتناول في أسرع وقت ممكن هذه المسائل المعقدة بغية تحديد آلية مناسبة. ووفد بلدي مصمم على الاضطلاع بدور نشط في تلك العملية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

السيد بريتشا (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): في البداية اسمحوا لي بأن أشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، القاضي فاوستو بوكار والقاضي دنيس بايرون، وكذلك المدعية العامة كارلا ديل بونتي والمدعي العام حسن بوبكر جالو، على إحاطاتهم الإعلامية التي قدموها إلى المجلس.

وأود بالطبع أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ القاضي دنيس بايرون على توليه منصبه الهام جدا، ولأشيد أيضا

بالسيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على عملها حتى الآن، وأتمنى لها كل الخير في المستقبل.

مرة أخرى، أود أن أطمئن المجلس على التزام البوسنة والهرسك القوي بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكما أعدت التأكيد في الجلسة التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بذلت سلطاتنا على صعيدي الدولة والكيان كل جهد ممكن لكشف مكان مجرمي الحرب الذين لا يزالون طلقاء واعتقالهم. علاوة على ذلك، بُذلت جهود إضافية لتعزيز التعاون مع سلطات الجارة صربيا من أجل القيام بتعقب أفضل لأية حلقات وصل وشبكات محتملة تكون مسؤولة عن إخفاء أولئك الهاربين.

وأود أن أذكر، في آخر نتيجة لكل تلك الجهود، اعتقال سلطاتنا للجنرال زدرافكو توليمير في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧ على الحدود مع الجارة صربيا ونقله فورا إلى لاهاي. بذلك، ومنذ القبض على الجنرال فلاستيمير ديوردييفيتش في الجبل الأسود، يكون الآن عدد المتهمين الذين ما زالوا طلقاء ٤ من أصل ١٦١ شخصا اتهمتهم المحكمة.

خلال الأشهر الستة الماضية، واصلت سلطاتنا على جميع المستويات تعزيز اللوجستيات من أجل تعقب من تبقى من الهاربين. وتم استحداث أنشطة عديدة على أرض الواقع نعتقد أنها زادت من تقليص مجال المناورة لدى أولئك الذين قد يحاولون مساعدتهم من أراضينا. وفي نهاية المطاف، يجب التأكيد على أن الاستخبارات الدولية والمحلية لم تقدم حتى الآن أية أدلة موثوق بها داخل حدود البوسنة والهرسك يمكن أن تقودنا إلى مكان الذين ما زالوا طلقاء.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد أن سلطات بلدي ستواصل اتخاذ كل إجراء ممكن لكي تضمن أن جميع مرتكبي جرائم الحرب في إقليم يوغوسلافيا السابقة، إذا عُثر عليهم في البوسنة والهرسك، سيُقدمون إلى العدالة، إما أمام المحكمة الدولية أو أمام محاكمنا الوطنية، بموافقة المحكمة الدولية.

وكما هو معروف تماما، استكملت البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٦ الإطار القضائي المتعلق بجرائم الحرب باعتباره جزءا هاما من نظامنا القضائي الوطني. وواصلت دائرة جرائم الحرب في محكمة البوسنة والهرسك النظر في العدد الكبير من الحالات المحالة إليها من المحكمة الدولية، فضلا عن الحالات التي أثارها المدعي العام للبوسنة والهرسك.

وفيما يتعلق بقضية رادوفان ستانكوفيتش وهروبه من سجن فوكا قبل ثلاثة أسابيع، لا بد لي أن أؤكد باسم سلطات بلدي أنه تم اتخاذ جميع التدابير لضمان عدم تكرار مثل هذا الحدث المؤسف مرة ثانية أبدا. علاوة على ذلك، يُبذل كل جهد ممكن، بالتعاون مع شرطة الجارة صربيا، لتعقب رادوفان ستانكوفيتش والعثور عليه لإعادته إلى السجن والتحقيق مع المسؤولين عن هروبه ومعاقبتهم.

وأود أن أعرب عن التقدير والارتياح بشأن الملاحظات التي أبدتها المدعية العامة، السيدة ديل بونتي، بأن تعاون البوسنة والهرسك مع مكتبها هو الآن على مستوى مرض بشكل عام، وكذلك تقديرها للدور الهام الذي قامت به البوسنة والهرسك، لاسيما في جمهورية صربسكا، في اعتقال الجنرال زدرافكو توليمير ونقله إلى لاهاي.

أخيرا، أود أن أؤكد مرة أخرى الموقف والالتزام القويين لسلطاتنا العليا دعما لعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مؤكدا الأهمية القصوى لتقديم جميع مجرمي الحرب المدانين إلى العدالة. ولذلك نود أن ندعو هذه الهيئة، والمجتمع الدولي عموما، إلى مواصلة دعم المحكمة حتى تنتهي من جدول أعمالها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل رواندا.

السيد نغوغا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن ينتهز هذه الفرصة ليهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه. كما نشكركم على إعطائنا هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن المسألة الهامة الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ونود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في تهنئة القاضي دنيس بايرون على انتخابه رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونود أن نؤكد له الدعم والتعاون الكاملين من الحكومة الرواندية فيما يواصل تنفيذ إستراتيجية الانجاز. كما نود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للقاضي اريك موسي على ما أظهره من تفان واجتهاد طوال فترة رئاسته للمحكمة لمدة أربع سنوات.

ويعرب وفد بلدي عن شكره للقاضي بايرون والمدعي العام حسن بوبكر جالو على عرضيهما.

وأود الإشارة إلى أنه لأول مرة يحضر هذه الجلسة رئيس جمعية عموم الناجين من الإبادة في رواندا، ايبوكا، ورئيسة جمعية أرامل الإبادة، أفيغا، بوصفهما من أصحاب المصلحة في الإنجاز الناجح لولاية المحكمة. وتتشاطر الحكومة الرواندية وهاتان الجمعيتان اهتماما ورؤية مشتركين فيما يخص مستقبل العملية القضائية المتعلقة بالإبادة الجماعية بعد عام ٢٠٠٨ بصفة عامة، وبصفة أكثر تحديدا مسألة الهاربين الطلقاء وإحالة القضايا ونقل المحفوظات وغيرها من المسائل العالقة.

ووفدي يحيط علما بالاستراتيجية المنقحة لانجاز المحاكمات للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونلاحظ أن عدد الأشخاص الذين إما أنّ محاكماتهم اكتملت أو هي بصدد الاستكمال يبلغ ٦٠ شخصا. وهناك ثمانية محتجزين ينتظرون المحاكمة، منهم ثلاثة ينظر في إحالتهم إلى الولايات الوطنية. وما زال ثمانية عشر متهما فارين، بمن فيهم فيليسيان كابوغا، وأوغستين نغيرا باتواري وآخرون. ومرة أخرى نناشد المجلس اتخاذ تدابير عاجلة لضمان عدم إفلات هؤلاء المتهمين من العدالة.

إن استراتيجية انجاز المحاكمات ليست استراتيجية خروج لالتزام المجتمع الدولي بضمان تقديم هؤلاء الفارين إلى العدالة، إما بواسطة المحكمة قبل نهاية عام ٢٠٠٨ أو في إطار الولايات القضائية الوطنية بعد عام ٢٠٠٨. وهناك معلومات جيدة إلى حد ما عن أماكن وجود هؤلاء الفارين، ولكن لم يتم إحراز تقدم يذكر في إلقاء القبض عليهم. وبالتالي نناشد المجلس اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن تتعاون جميع الدول في إلقاء القبض على هؤلاء الفارين، وتسليمهم للمحاكمة. ولا بد للدول التي لا تقوم بذلك أن تحاسب من جانب المجلس. ونناشد المحكمة أن تكون أكثر شفافية في تسمية الدول غير المتعاونة بشكل واف في هذا المجال.

وترحب رواندا بمبادرة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا فيما يتعلق بإحالة القضايا إلى الولايات الوطنية، وبشكل رئيسي إلى رواندا. وأحرزت حكومة رواندا والمدعي العام تقدما ملحوظا فيما يتعلق بإحالة القضايا. وحكومة رواندا ملتزمة بمواصلة تلك التحضيرات. فعلى سبيل المثال، تم وضع القانون الأساسي رقم ١١/٢٠٠٧، لتنظيم جميع المسائل القانونية المتعلقة بإحالة القضايا إلى رواندا. وتم إجراء الترتيبات الأخرى بغية ضمان الوفاء بجميع المتطلبات المحددة بموجب القاعدة ١١ مكررا. وبناء على ذلك، تم مؤخرا تقديم الطلب الأول لإحالة قضية إلى رواندا وهي، بالتحديد، قضية فولغينس كايشيما. ونشعر بالسرور لأن شراكتنا مع مكتب المدعي العام مكنتنا من إحراز تقدم كبير في هذه المجالات.

إن موقف حكومة رواندا يتمثل في انه يجب، بقدر الإمكان، إحالة القضايا المعلقة إلى الولاية الوطنية لرواندا. ويقوم ذلك الموقف على الأسس التالية: أولا، لا بد من رؤية العدالة وهي تأخذ مجراها في إطار الإقليم الذي ارتكبت فيه الجرائم؛ ثانيا، إن الأمر الأكثر كفاءة وفعالية هو إجراء المحاكمات في رواندا، نظرا لأن معظم الأدلة والشهود موجودون في رواندا؛ ثالثا، وعلى أساس مبدأ المساواة في السيادة، وبعد أن تعاونت رواندا مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بوصفها مؤسسة قضائية دولية، ينبغي ألا تخضع رواندا لأي نظام وطني آخر؛ ورابعا، فإن من شأن إحالة القضايا أن تستكمل وتعزز سياسات الحكومة نحو المصالحة، وهو أمر محوري لولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وتتوقع رواندا من الدول تقديم نفس الدعم ودرجة التعاون التي تقدم للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مطاردتها للفارين. ونوصي، بينما تنتهي ولاية المحكمة، بأن يتخذ مجلس الأمن قرارا يلزم الدول بالتعاون الكامل مع الولاية الوطنية لرواندا في تعقب الفارين الذين ما زالوا طلقاء ومحاكمتهم في نهاية المطاف.

ولكن وفدي فوجئ إذ علم في هذه الجلسة من خلال البيانين اللذين أدلى بهما القاضي بيرون والمدعي العام جالو أن هناك خططا جارية لإحالة القضايا وإرسال المدانين إلى فرنسا: وأقول هذا بالرغم من البيان الايجابي الذي أدلى به ممثل فرنسا. وتشعر حكومتي بقلق بالغ حيال هذا الأمر – وبشكل رئيسي لأن هناك متهمين فارين معروفين جيدا ما زالوا يعيشون في ذلك البلد مع الإفلات من العقاب. ونعتزم أن نثير هذه المسألة مع السلطات المناسبة على أعلى مستوى.

وعلى سبيل التحضير، وبالشراكة مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اتخذت رواندا، ضمن أمور أخرى، التدابير التالية.

أولا، لقد قمنا بسن قانون لتنظيم إحالة القضايا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى المحاكم الرواندية. ويلغي ذلك القانون عقوبة الإعدام ويعالج بشكل واف الجوانب الإجرائية والموضوعية للمحاكمات المتوقعة، فضلا عن آليات للرصد. كما ينشئ القانون صندوقا للمعونة القانونية للمتهمين الأصليين وآلية لحماية الشهود – نأمل أن يساهم فيها المجتمع الدولي، مثلما فعل فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ثانيا، بالرغم من حدوث تطور كبير لقطاع العدالة في البلد، هناك خطة شاملة لبناء القدرات مستمرة للأغراض الطويلة الأجل. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للدعم الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة من خلال مكتب السفير المتجول المعني بقضايا جرائم الحرب، فضلا عن الدعم الذي تقدمه حكومات مملكة هولندا وألمانيا وبلجيكا وبعض الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي. ونغتنم هذه الفرصة لنناشد المجتمع الدولي المشاركة الفعالة في تلك الجهود لبناء القدرات. بل وتزداد أهمية هذا الأمر في ضوء استكمال ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والدور المحوري الذي تضطلع به رواندا في تعقب مرتكبي الإبادة الجماعية الفارين وتقديمهم إلى العدالة في الأعوام المقبلة. وستظل رواندا منفتحة ومتجاوبة في تقديم إسهام ايجابي في تلك العملية. كما نقدر مبادرات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مجال بناء القدرات، على النحو الوارد في تقرير رئيس المحكمة.

وما يتسم بأهمية مماثلة هو مسألة نقل المدانين لقضاء الأحكام في رواندا. وتنفيذ الأحكام أمر حيوي في عمليات

العدالة الجنائية. والبيروقراطية الإدارية التي ما زالت تؤخر اتخاذ القرارات بشأن هذه المسألة تسبب ضررا هائلا لعملية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونناشد المعنيين اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة تلك الحالة. وترى رواندا أن المحكوم عليهم الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا بد أن يقضوا أحكامهم في رواندا، حيث ارتكبوا الجرائم وحيث ينبغي أن يُروا وهم يقضون أحكامهم.

وبالنسبة للذين برأهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فان سياسية بلدنا هي الترحيب في الوطن بجميع أبناء رواندا الذين اتفق أن كانوا في الخارج لأي سبب من الأسباب. وتبقى الأبواب مفتوحة أمام الذين برأهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وبالتالي فإن بلدي ليس مسؤولا عن الصعوبات التي تمر بها المحكمة، والتي ذكرها الرئيس.

وإذ نواصل النظر في تركة المحكمة بشأن العدالة الدولية عموما، بل بشكل أكثر دقة آثارها على رواندا، فإننا نرى أن استراتيجية انجاز المحاكمات ينبغي أن تشمل نقل جميع وثائق المحكمة وموادها إلى رواندا. وندرك الاهتمام الذي أعربت عنه دولة أخرى بالحصول على المحفوظات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونود أن نؤكد على أن تلك السجلات تشكل جزءا هاما من التاريخ الحديث لبلدي وأنها تتسم بأهمية جوهرية لمصالحتنا ولسياساتنا المدنية. وذلك يتجاوز أي رغبة في الحصول على تلك المحفوظات لمجرد البحث أو الأغراض المماثلة. وبينما يتم التوصل إلى قرار بشأن هذه المسألة، نأمل ألا يكون هناك أي تحامل ضد رواندا بذريعة إمكانياتها المادية المحدودة.

وترى رواندا أنه ينبغي تعزيز التعاون والشراكة مع الحكومة خلال الجزء المتبقي لولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهذا ينبغي ألا يغطي المسائل الإدارية فحسب بل ينبغي أيضا أن يستلزم التخطيط المشترك في مجالي التركة والمسائل المتبقية، التي تشكل فيها رواندا الشريك المنطقي.

ونود أن نختتم بياننا بالإعراب عن تقديرنا العميق للمجتمع الدولي على دعمه المستمر للمحكمة من خلال الاشتراكات المقررة والمساهمات الاختيارية على السواء. وإذ ندخل المرحلة الأخيرة، نناشد المجلس مواصلة التزامه بضمان أن تزود المحكمة بالموارد الكافية للاضطلاع بعملها بكفاءة وبفعالية. كما نود أن نشكر رئيس المحكمة ومدعيها العام وأفرقتهما على عملهم في كفالة تنفيذ استراتيجية انجاز المحاكمات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد يفريموفيتش (صربيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أشرع في إلقاء بياني، أود أن أعرب عن مشاعر احترامي لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي فوستو بوكار، والمدعية العامة للمحكمة ، السيدة ديل بونتي. وأغتنم هذه الفرصة لأقول إن تعاوننا، في الماضي، مع مكتب المدعية العامة السيدة ديل بونتي كان يتسم بتقلب الأحوال، غير أننا لم نطعن أبدا في نزاهتها الشخصية أو إصرارها على كفالة تقديم المدانين بارتكاب أفظع الانتهاكات للقانون الإنساني إلى العدالة. وقد خدمت تلك الخصال الضحايا وساعدت الأجيال الحالية والقادمة لشعبنا على العيش في سلم وأمان. وأشدد مرة أخرى على صادق تقديري وشكري.

وتبذل صربيا جهودا متواصلة لتعزيز تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتسترشد في القيام بذلك بالاعتبارات التالية.

إننا نتعاون لأن التعاون يقتضيه واجبنا الدولي. وهو يعطي مصداقية واحترام صربيا الكامل للمعايير الدولية

المرتبطة بالمسؤولية الفردية للأشخاص الذين ارتكبوا جرائم حرب وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وعزمها الراسخ على إحداث قطيعة تامة مع إرث نظام ميلوسيفيتش. وهو دليل على صدق قبولها للقيم التي تقوم عليها المجتمعات الأوروبية، ويعزز التزام البلد بالانضمام إلى عمليات التكامل الأوروبي - الأطلسي. والأهم من ذلك، لن تتم أي مصالحة في إقليم يوغوسلافيا السابقة ما لم تضطلع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بولايتها، وصربيا على استعداد للإسهام في ذلك بصورة كاملة.

ويتجلى تعاوننا في العديد من التداعيات العملية: إلقاء القبض على المدانين وتسليمهم، وإعفاء المسؤولين الحكوميين المدنيين والعسكريين من الواجب القانوني لحفظ الأسرار الرسمية، ونشر الوثائق، ويتم كل ذلك في إطار تعاون إقليمي فعال وبدعم كامل لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفي ذلك الصدد، قدم مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا حوالي ٦٠٠ ١ من الطلبات المختلفة. وتمت معالجتها جميعا في الوقت المناسب وبصورة سريعة، إذ أن الردود التي مازالت عالقة لا تتعدى ما بين ٢ إلى ٣ في المائة، لأن معالجتها تستغرق أحيانا أكثر من شهرين. وحتى الآن، قامت الحكومة بإعفاء أكثر من ٥٠٠ من المسؤولين الحكوميين العسكريين وفي قطاع الشرطة من القيد المتمثل في حفظ الأسرار الرسمية والعسكرية للدولة.

وقد قرر المجلس الوطني المعني بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة السماح لمكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالإطلاع العام على المحفوظات الصربية. ونتيجة لذلك، قُدِمت لمكتب المدعية العامة آلاف الوثائق، بما فيها السرية. وفي الوقت ذاته، زادت سرعة معالجة طلبات الحصول على الوثائق بصورة كبيرة، على الرغم من تعقد الإجراءات الإدارية في بعض الحالات.

ومما لاشك فيه أن كل الذين ارتكبوا جرائم حرب ووجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عرائض اتهام ينبغي محاكمتهم، والعديد من المدانين السيئي السمعة أُلقي عليهم القبض بالفعل وسُلموا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، اتخذت صربيا العديد من الخطوات لتشجيع المتهمين أيضا على تسليم أنفسهم طوعا. وكانت تلك التدابير فعالة، فبحلول أواسط عام ٢٠٠٥، سلم ١٤ متهما أنفسهم طوعا.

ومؤخرا، ألقي القبض على الجنرال السابق زدرافكو توليمير، الذي وجهت إليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عريضة اتهام، في عملية أمنية مشتركة مع البوسنة والهرسك. وبالتالي، ازداد عدد المتهمين المُسلّمِين إلى محكمة لاهاي إلى ٣٨ متهما، ٢٧ منهم سلموا أنفسهم طوعا، بينما ألقي القبض على ١١. وقبل يومين، ألقي القبض على فلاستيمير جورجيفيتش، وهو مسؤول سابق رفيع المستوى في قطاع الشرطة، في عملية مشتركة بين سلطات الجبل الأسود وصربيا، ونقل إلى وحدة الاحتجاز في شيفينيغين ، بينما ارتفع عدد المتهمين المُسَلمين إلى محكمة لاهاي إلى ٣٩. وأعتقد بشكل جازم أن الأفراد الأربعة الفارين المتبقين زوبليانين، وكاراديتش، وملاديتش، وهادزيتش - سيتم تحديد موقعهم وإلقاء القبض عليهم عما قريب.

وقد أنشأت الحكومة الجديدة مجلسا للأمن القومي للتنسيق بين وكالات الاستخبارات الوطنية، التي تضطلع بدور أساسي في تحديد موقع المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإلقاء القبض عليهم . ويترأس

المجلس رئيس الجمهورية. كما تم تعزيز المجلس الوطني المعني بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وعين أعضاؤه هذا الشهر وأسندت إليهم سلطة أكبر فيما يتعلق بمعالجة طلبات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وتدعم صربيا استراتيجية الانجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المحددة بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ونعتقد أن الشرط المسبق الأساسي لنجاح الاستراتيجية يتمثل في قدرة المحاكم الوطنية على معالجة القضايا التي أحالتها إليها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفقا للمعايير القانونية الدولية. ولذلك الغرض، أنشئ مجلس معني بجرائم الحرب في محكمة منطقة بلغراد في ١ تموز/يوليه عام ٢٠٠٣، فضلا عن مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب، المكلف على نحو خاص بمعالجة تلك القضايا. وشكلت معالجة العديد من القضايا السيئة الصيت دليلا قاطعا على فعالية الهيئات القضائية الجديدة.

ونتيجة لذلك التعاون، تنازلت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن قضية زفورنيك لمكتب المدعية العام المعني بجرائم الحرب، وألقي القبض على ٩ متهمين متورطين في القضية وتم توجيه الاتهام إليهم. وقضية المقابر الجماعية في باتاينيكا قيد التحقيق، بينما ألقي القبض على ١٢ شخصا، متهمين بجريمة الحرب المتمثلة في قتل ٧٠ مدنيا في قرية لوفاس عام ١٩٩١ ومثلوا أمام محكمة منطقة بلغراد في أيار/مايو الماضي.

ومحكمة منطقة بلغراد لجرائم الحرب ومكتب المدعي العام مجهزان بصورة مناسبة لإجراء المحاكمات بشأن تلك القضايا وفقا للمعايير القانونية. واستنادا إلى ذلك التقييم بصورة مباشرة، قامت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بإحالة قضية كوفاسيفيتش إلى القضاء الصربي. وحتى الآن، طلبت صربيا إحالة ست قضايا تشمل ١٥ مدانا بموجب القاعدة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولتعزيز التعاون، تم التوقيع على اتفاق بشأن اطلاع مكتب المدعي العام لصربيا على قاعدة البيانات الإلكترونية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تموز/يوليه عام ٢٠٠٦.

وفي سياق سياسة التعاون وتشجيع تبادل المعلومات، التي تشمل زيارات من مستوى رفيع، قامت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بزيارة لبلغراد في ٤ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقيَّم الطرفان الزيارة على أنها كانت إيجابية للغاية.

ويمثل التحقيق مع مرتكبي أفظع الجرائم في التاريخ الحديث وتقديمهم إلى العدالة واجبات أخلاقية وسياسية مشتركة بين جميع البلدان المتضررة بالصراعات الأخيرة في المنطقة. وبالتالي، يكتسي التعاون الإقليمي في ذلك الميدان بين الهيئات القضائية لتلك البلدان أهمية بالغة. وتعقد اجتماعات منتظمة بين المدعين العامين لصربيا، والجبل الأسود، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك مع ما يسمى بعملية باليتش في سياق التعاون الجاري. ويشكل التوقيع على مذكرتين للتفاهم مع المدعيين العامين لكرواتيا والبوسنة والهرسك والتوقيع المرتقب لمذكرة مماثلة مع المدعي العام لمقدونيا خطوات أولى في الاتجاه الصحيح تستحق الثناء.

وترحب صربيا بالاتفاق المبرم بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي يمكن بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، والجبل الأسود، وصربيا من مراقبة المحاكمات المتعلقة بجرائم الحرب في المحاكم الوطنية

لتلك البلدان. كما تعرب عن امتنانها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس أوروبا، وغيرها من المؤسسات والدول التي قدمت المساعدة في تكييف قوانينها الجنائية الوطنية مع معايير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتدريب المدعين العامين والقضاة المختصين في جرائم الحرب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الجبل الأسود.

السيد كالوجيروفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه أول مرة أخاطب فيها مجلس الأمن باسم أصغر دولة عضو عمرا في الأمم المتحدة، فاسمحوا لي بالتأكيد مجددا على الالتزام التام للجبل الأسود باحترام القانون الدولي وتنفيذ جميع واجباتنا في ذلك الصدد.

وأود أن أشارك المتكلمين السابقين في شكر القاضي فوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والسيدة كارلا ديل بونتي، رئيسة هيئة الإدعاء للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على تقريريهما وإحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين بشأن إنجازات المحكمة، لا سيما الأخيرة منها، فضلا عن التحديات المنتظرة.

وبالنظر إلى أهمية تنفيذ ولاية المحكمة واستراتيجيتها الخاصة بالإنجاز، نعرب عن تقديرنا الشديد ودعمنا للجهود التي يبذلونها في هذا الصدد. وأتوجه بالشكر أيضا إلى رئيس المحكمة المنتخب حديثا، القاضي دنيس بايرون، على إحاطته الإعلامية. وأرجو له كل التوفيق في الاضطلاع بواجباته الهامة. كما أشكر السيد جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على إحاطته.

وأود أن أتطرق في إيجاز إلى الجزء الذي نناقشه اليوم من التقرير، وهو يتعلق بالتعاون الدولي في سياق حدث وقع في بلدي هذا الأسبوع. وليست هذه المرة الأولى التي تصدر فيها المحكمة تقريرا كتابيا مفصلا وشاملا قبل وقوع حدث بالغ الأهمية بقليل، مما يشهد لعمل المحكمة فوق كل شيء بالفعالية والدينامية. وقد تحقق في بلدي بالأمس أحد الشروط المسبقة الهامة لوفاء المحكمة بولايتها، وذلك حين ألقت حكومة الجبل الأسود القبض على فلاستيمير ديروديفيتش، أحد الذين صدرت لائحة اتهام بحقهم وهارب منذ مدة طويلة، ومن ثم قامت بتسليمه إلى المحكمة. وعالجت سلطات بلدنا الحالة على نحو يتسم بالسرعة والمهنية، وفاء بالتزاماتها الداخلية والإقليمية والدولية، بعد تعاون كامل من قبل مع المحكمة ومع السلطات الصربية المختصة. وفي هذا تأكيد واضح لتصميم حكومة الجبل الأسود، وبصفة رئيسية وزارة الداخلية ووكالة الأمن القومي، على احترام التزاماتها الدولية وتنفيذها. ولدينا اعتقاد قوي بأن الإفلات من العقاب لا يمكن أن يخدم العدالة وأنه لابد أن يواجه جميع من وجه إليهم الاتهام هذه الحقيقة ويتم تقديمهم للعدالة على التهم المثارة ضدهم.

وأود التشديد كذلك على استمرار تعاون الجبل الأسود على نحو مكثف للغاية مع المحكمة ومع مكتب المدعي العام. وقد جرى تأكيد تلك الحقيقة مجددا عدة مرات في الأعوام الأخيرة خلال النظر في تقارير المحكمة في مجلس الأمن. وأود أن أشكر السيدة كارلا دل بونتي على إتاحتها الفرصة لي لكي أسمع ذلك منها مرة أخرى اليوم في ملاحظاتها الاستهلالية.

كذلك يؤكد إغلاق الفصل الأول من قضية ديورديفيتش اليوم، إن جاز لي استخدام هذا الوصف، أن التعاون الشامل مع المحكمة لا بد أن يسير جنبا إلى جنب مع التعاون الإقليمي على جميع المستويات. وأؤكد للأعضاء أنه لن يعوقنا شيء عن إصرارنا، في نطاق مسؤولياتنا، على

تعزيز جميع أوجه تعاوننا مع المحكمة ومع جميع الأطراف التي تسهم في نجاح عملها.

ونتفق مع الملاحظة الختامية لرئيس المحكمة الدولية في أن

”نجاح المحكمة الدولية لا يقاس فحسب بعدد الأحكام الصادرة أو عدد المحاكمات والطعون التي يتم الانتهاء منها. وستتمثل التركة العامة للمحكمة الدولية في السابقة التي وضعتها لإنفاذ القانون الإنساني الدولي والمساهمة التي قدمتها في توطيد السلام والاستقرار في يوغسلافيا السابقة عن طريق محاكمة المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت في المنطقة“.

وختاما، بما أن هذه آخر جلسة لمجلس الأمن تقدم فيها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تقريرا، أود باسم حكومتي أن أشكر السيدة كارلا دل بونتي على إسهامها العظيم وتفانيها غير العادي وجهودها التي لا تعرف الكلل بهدف إنجاز ولاية المحكمة، وعلى ما أبدته من تعاون وتفهم ودعم تجاه الجبل الأسود. كما أود أن أتمنى لها كل التوفيق في حياتها العملية المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سوف أعطي الكلمة الآن على التوالي للقاضي بوكار والقاضي بايرون والسيدة دل بونتي والسيد جالو.

وأبدأ بإعطاء الكلمة للقاضي بوكار ليرد على ما أبدي من تعليقات وما أثير من أسئلة.

القاضي بوكار (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر مجلس الأمن وأعضاءه على التعليقات التي تفضلوا بإبدائها على تقرير المحكمة وعلى ما يبدونه من دعم فيما يتعلق بالمحكمة.

وقد أحطت علما على النحو الواجب بكل التعليقات التي أعرب عنها فيما يتعلق بالمقترحات المقدمة والجهود التي نبذلها لتنفيذ استراتيجية الإنجاز ضمن الإطار الزمني المبدئي الذي وضعته المحكمة نفسها، ولا بد لنا من الاعتراف بذلك، منذ سبع سنوات وقبِله مجلس الأمن. ولكن المحكمة أعطت تلك المؤشرات منذ سبع سنوات، بطبيعة الحال، على أساس بيانات عن وقائع كان من الصعب آنذاك إثباتها أو التنبؤ بها.

ورغم ذلك، أود الإشارة إلى أن الإطار الزمني المؤقت للمحاكمات الجارية والتي ستجري في المستقبل، وهو مرفق بالتقرير، إنما أرفق لضمان الشفافية الكاملة الضرورية لهذه العملية وللعلاقات بين مجلس الأمن والمحكمة. وأود أن أؤكد للمجلس أننا نعمل باستمرار على تحسين الجدول الزمني وإجراء مزيد من اختزال الوقت حتى نمتثل قدر الإمكان للأهداف المبدئية والمواعيد النهائية المحددة لاستراتيجية الإنجاز. وفيما يتعلق بالموعدين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ ، فإن ما سلفت الإشارة إليه من استمرار عدد من المحاكمات خلال عام ٢٠٠٩ ليس معناه أننا لن نحاول الإسراع بعملية الاستئنافات لكي نلتزم، قدر الإمكان، بالموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٠.

(تكلم بالانكليزية)

أما عن بعض الأسئلة المثارة على وجه التحديد، فأود أن أشير خاصة إلى ما قاله ممثل قطر عن الرسالة التي ينبغي أن تنطلق من المحكمة. ولا أعرف كيف صاغ المترجم الشفوي بياني. وما أشرت إليه هو أن من الضروري بشكل عاجل أن يبعث المجلس برسالة قوية إلى الفارين مؤداها أنه لن يُسمح لهم بانتظار أن تسأم العدالة الدولية وتصرف نظرها عنهم. وأفهم من كل البيانات التي أدلي بها هنا في مجلس

الأمن أن المجلس باعث بهذه الرسالة. وإذن فقد كانت تلك المقدمة التي بني عليها اقتراحي وما أشرت إليه.

أما عن تأثير الخطة التي اعتمدها مجلس الأمن بشأن كوسوفو فيما يتعلق بالأنشطة القضائية للمحكمة، فأفضل عدم الإدلاء بأي تعليق محدد. فأمامنا بعض قضايا معروضة بشأن الأحداث في كوسوفو، وأفهم أن تلك القضايا جار نظرها وسوف يستمر. ويقدر الأعضاء بالتأكيد أنه لا يمكنني، كممثل للمحكمة، أن أقول أكثر من ذلك.

وأود أن أؤكد نقطة واحدة أخيرة. لقد لاحظت أن معظم الممثلين يشيرون إلى ضرورة التعاون من جانب السلطات الوطنية في المنطقة. ولا يسعني إلا أن أتفق مع ذلك. ويجب أن أؤكد للمجلس أننا نعمل في هذا الاتجاه. ويشارك قضاة المحكمة في اجتماعات للسلطات القضائية في المنطقة لكي يساعدوا الهيئات القضائية المختصة فيها على التعاون معهم ومع المحكمة ذاتها. ونعمل على إقامة بعض شراكات مع الولايات المحلية حتى تتمكن من مواصلة العمل في بعض القضايا بعد أن تغلق المحكمة أبوابها.

وسأختتم بالتشديد مرة ثانية على التزام المحكمة باستراتيجية الإنجاز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضي بوكار على الإيضاحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للقاضي بايرون.

القاضي بايرون (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقديري لكلمات العطف والتشجيع التي وجهت إليّ لدى تقلدي منصب رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأود أن أطمئن مجلس الأمن إلى أني سأبذل قصارى وسعي لتحقيق أهداف المحكمة المحمودة. كما أود الإشارة إلى أني سوف أنقل بكل سرور إلى سلفي، القاضي إريك موسي، الكلمات الرقيقة ورسائل التهنئة التي أعرب عنها الأعضاء هنا اليوم.

هذه هي المرة الأولى التي أشارك في اجتماع من هذا القبيل، والانطباع الأقوى لديّ يتعلق بالمعرفة الوثيقة التي أبداها كل المشاركين في جلسة اليوم بالتحديات التي تواجهها المحكمة. ولذلك، أعتقد أنه لا ضرورة للتأكيد مرة أخرى على أي من النقاط التي ذكرها من قبل، خاصة وإنني أذكر أنه خلال هذا الأسبوع، ستكون هناك فرصة لمناقشة أكثر تفصيلاً بشأن الإرث والمسائل التي أثيرت اليوم.

وأنا على ثقة تامة بأن الاهتمام بالتفاصيل الذي تجلى اليوم سيؤدي إلى إيجاد أنسب الحلول للتحديات المشار إليها.

وقبل أن أختتم، سأرد على السؤالين اللذين وجههما إليّ ممثلا جمهورية الكونغو وجنوب أفريقيا خصيصاً، وكلاهما يتعلق بالموضوع ذاته: موقع الأشخاص الذين يُقضى ببراءتهم.

على المحكمة أن تتناول هذه المسائل بصورة شاملة. وما من شيء قلته يشير إلى أن ثمة مشكلة فيما يتعلق بالتعاون مع رواندا التي، كما قلت تحديداً، تواصل التعاون تعاوناً كاملاً مع المحكمة في جميع أنشطتها.

ولكن ثمة بعض المسائل التي تؤثر على اتخاذ القرار في هذه العمليات، منها مصالح العدالة وحقوق الإنسان، بما في ذلك المخاوف التي أبداها الأشخاص الذين ثبتت براءتهم أو أُطلق سراحهم. والمحكمة تتصرف، بمساعدة الدول ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لبذل قصارى جهدها لحل هذه المسألة على نحو يتسق مع قواعد القانون الإنساني الدولي، مع مراعاة أفضل مصالح كل المعنيين.

أرجو أن أكون قد أجبت على الأسئلة التي أثيرت على الوجه الأكمل قدر استطاعتي هذه المرة.

وكما قال زميلي القاضي بوكار، فقد أحطت أنا أيضاً علماً بالملاحظات التي أبديت اليوم. ويسعدنا بشكل خاص ذلك التشديد الواسع النطاق على أهمية تعاون الدولة المعنية تحقيقاً لأهداف المحكمة. وبالنيابة عن المحكمة، أعرب عن التقدير مرة أخرى لمجلس الأمن على الاهتمام الذي يبديه، والدعم الذي يقدمه والتعهدات التي يواصل الوفاء بها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضي بايرون على التوضيحات التي وافانا بها.

أعطي الكلمة للسيدة دل بونتي للرد على الملاحظات التي أثيرت.

السيدة دل بونتي (تكلمت بالانكليزية): أود أنا أيضاً أن أعرب عن امتناني للملاحظات التي أُبدِيت، وبالطبع، أعرب عن عميق تقديري لكل الملاحظات والاقتراحات التي سوف أتشاطرها مع الزملاء في مكتبي.

سوف أتطرق بإيجاز إلى ثلاثة مواضيع.

أولاً، أعتقد أنه بات واضحاً من مناقشات هذا الصباح أن هناك إجماعاً في مجلس الأمن بشأن ضرورة التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والتعاون الكامل يعني إحالة كاراديتش وملاديتش والفارين الآخرين إلى لاهاي. ولذلك، أرجو أن يتابع مجلس الأمن مسألة التعاون تلك معنا. وكما قلت، فإن صربيا والجبل الأسود وكرواتيا تمضي على الطريق إلى التعاون الكامل معنا.

ثانياً، لقد اعتقل جورجيفيتش في الجبل الأسود، لكن ذلك لا يعني أنه لم يكن في روسيا قبل ذلك. وعقب القبض على توليمير، علمنا أنه كان هو الآخر في روسيا في عام ٢٠٠٥. وهذا يشير إلى أنهم يتحركون، ولكنهم يعودون إلى بلدهم في نهاية المطاف.

فيما يتعلق بنقل حالات إلى المحاكم الوطنية، لم أقل إن الحكومات تتدخل؛ قلت إن خطر تدخل الحكومات المعنية في هذه العملية ما زال قائماً وبشدة. لماذا؟ للتأكيد على أهمية مراقبة محاكماتنا التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خصوصاً المحاكمات التي تعقد بموجب المادة ١١ مكرر – لأن لنا الأوَّلية، بالطبع. ومن الأهمية بمكان أن تستمر المراقبة في كرواتيا أيضاً لتفادي أي تدخل محتمل. ولكن ليست لدينا أي حالة حقيقية ملموسة من هذا القبيل حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة دل بونتي على بيانها والتوضيحات التي قدمتها.

أعطي الكلمة للسيد جاللو للرد على ما أثير من ملاحظات.

السيد جاللو (تكلم بالانكليزية): وأنا أيضاً أود أن أعبر عن تقديري لأعضاء المجلس على دعمهم وعلى كلمات التشجيع.

أود أن أتطرق إلى مسائل ثلاث أثيرت في هذه الجلسة.

أولاً، أبدى ممثل المملكة المتحدة اهتماماً بالحصول على مزيد من التفاصيل عن القانون الرواندي بشأن نقل القضايا. وسيتم تعميم وثيقة على أعضاء المجلس للتعرف على تفاصيله. ولكني سأكتفي بالتشديد على أنه يسري على نقل القضايا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومن دول أخرى إلى رواندا على حد سواء. وعليه، فإنه يفتح الباب أمام تعاون أكبر بين رواندا والبلدان الأخرى في هذا المجال بالذات، لا سيما البلدان التي يقيم فيها مرتكبو جريمة الإبادة الجماعية في رواندا، الذين لا يمكننا محاكمتهم أمام المحكمة، لأسباب مختلفة. وهذا القانون يوفر الآن إطاراً للتعاون بين هذه البلدان ورواندا.

من حيث الأساس، ينص القانون على أن جميع القضايا من هذا القبيل ستنظر أمام المحكمة العليا في رواندا، وليس أمام محكمة تقليدية. ستنظر هذه القضايا أمام المحكمة العليا، التي تضم قضاة مؤهلين قانونياً ويتمتعون بالخبرة، على أن يوجه الاستئناف إلى المحكمة الأعلى، التي تتألف على نحو مماثل أيضاً. وينص القانون على توفير الضمانات التقليدية لمحاكمة منصفة، والحق في أن تتم المحاكمة في غضون فترة زمنية معقولة، والحق في ألا تتم المحاكمة غيابياً، والحق في استدعاء شهود، وافتراض البراءة حتى تثبت الإدانة ونحو ذلك – والواقع، إنه يكفل كل الحقوق التي يكفلها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أساساً – الحق في الحصول على محام وما إلى ذلك.

وإذا نظرنا إلى الملامح الخاصة للعملية ذاتها، فإنها توفر ضمانات معينة للحصول على المشورة القانونية واستدعاء شهود الدفاع، كيما يحصل محامي الدفاع وشهود الدفاع الذين يتعين سفرهم إلى رواندا للمشاركة في هذه العملية على ضمانات قانونية ضد البحث والتحفظ والاعتقال وغير ذلك، حتى يتمكنوا من العمل بحرية ويؤدون مهامهم بشكل فعال في البلد.

وينص القانون أيضاً على أنه، في حالة الإدانة، سيتم حبس السجناء وفقاً للمعايير الدنيا التي حددتها الأمم المتحدة لسجن الأشخاص. كل هذه الضمانات نص عليها القانون، وكما ذكرت في البداية، أعتقد أن ذلك يوفر لنا فعلاً الضمانات الضرورية لمحاكمة عادلة للتمكين من إتمام عملية الإحالة. وسيعمم نص القانون أيضاً، كما أشرت آنفاً.

أما الموضوع الثاني فيتعلق بالمسألة التي أثارها ممثل قطر. وحسب فهمي، فإنها تتعلق بما إذا كنا نطلب من المجلس أن يتخذ قراراً بشأن مسألة الفارين الستة الكبار الذين ما زالوا طلقاء وإن كنا نرجو مقاضاتهم أمام المحكمة. إننا لا نطلب أي قرار من المجلس بشأن هذه المسألة الآن. إننا نبرز هذه المسألة فحسب كموضوع قد يثار في العام القادم؛ إننا جميعاً متفقون على ضرورة محاكمة هؤلاء الأشخاص الستة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نظراً لمراكزهم ومستوى مشاركتهم في الإبادة الجماعية. فإذا ما تم توقيفهم في العام القادم ونقلوا إلى هذه المحكمة في وقت لا يمكن أن تنتهي فيه محاكمتهم بنهاية عام ٢٠٠٨، سيكون على المجلس عندئذ أن يقرر كيفية مواصلة محاكمتهم: هل نواصل النظر في قضاياهم إلى ما بعد عام ٢٠٠٨، أم أن علينا أن نسعى إلى نقل قضاياهم إلى القضاء الوطني أو إلى آلية دولية أخرى؟. هذه مسألة يمكن أن تبرز في السنة المقبلة؛ ولا يتعين البت فيها الآن. رغبنا فقط استرعاء انتباه المجلس إليها.

فيما يتعلق بالنقل إلى فرنسا، نتفق جميعا، بالطبع، على أن المقاضاة الدولية عن هذه الجرائم مسؤولية تتشاطرها المحكمة مع الدول الأعضاء. ما نستطيع القيام به في أروشا من مقاضاة وتعامل سنضطلع به هناك. وحينما نجد دولا أعضاء مستعدة وقادرة على تحمل بعض المسؤولية عنا والاضطلاع بها بكفاءة فإننا سنتقاسم العبء معها. وهذا هو السبب في أننا نحاول إحالة القضايا إلى رواندا والى بلدان أخرى. ولقد أوضحت لنا فرنسا أنها ملتزمة بقبول هذه القضايا وبالقيام بمقاضاتها بكفاءة، ونحن على ذلك الأساس تقدمنا بطلبات النقل إلى باريس لإجراء المحاكمات.

أخيرا، أود أن أنضم إلى زملائي وأسجل رسميا أن كل المحاكم الجنائية الدولية والمجتمع الدولي بأسره، بل كل الحريصين على قضية العدالة الجنائية الدولية، يقدرون المساهمة الهائلة التي قدمتها السيدة كارلا دل بونتي في النهوض بقضية العدالة الجنائية الدولية. وإنني أتكلم بصفة خاصة كخلف لها في محكمة رواندا – كشخص يدرك ويقدر بإخلاص الأساس القوي جدا الذي بنته هناك، والذي مكننا من إحراز التقدم والحفاظ على الزخم في هذا المجال. نتمنى لها كل خير في

المستقبل. وإننا سنفتقد بالتأكيد حضورها في هذه التجمعات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جالو على الكلمات الطيبة وعلى التوضيحات التي تقدم بها.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن شكري، بالنيابة عن المجلس، للقاضي بوكار والقاضي بايرون وللمدعيين العامين، السيدة دل بونتي والسيد جالو، على الإحاطات الإعلامية التي وافوا المجلس بها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.